مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد

التقرير السنوي 2025

Annual Report 2025

PALTRADE
مركز التجارة الفلسطيني
PALESTINE TRADE CENTER

جدول المحتويات

التقرير السنوي 2025

2025 في لمحة 3
- أبرز محطات عام 2025 5
- أبرز مؤشرات الأداء لعام 2025 6

من نحن: مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد 8
- الأولويات الاستراتيجية 9

رسالة رئيس مجلس الإدارة 10

مجلس الإدارة 11

نتائج ترويج الصادرات والوصول إلى الأسواق 13

الصادرات الفلسطينية لعام 2025 14
- الملخص التنفيذي 14
- أولاً: المسار طويل الأجل — ربع قرن من النمو رغم الصدمات 15
- ثانياً: الأداء الشهري 2024–2025 — زخم متصاعد في النصف الثاني 16
- ثالثاً: الخريطة الجغرافية للصادرات — تركّز حرج وبوادر تنويع 17
- رابعاً: الهيكل السلعي — قاعدة متنوعة نسبياً تقودها الصناعات التحويلية 18
- خامساً: الميزان التجاري — تحسن نسبي في التغطية وعجز مطلق يتسع 19
- سادساً: المنتجات والاسواق ذات فرص تصديرية 20
- سابعاً: الآفاق المستقبلية — سيناريوهات 2025–2027 21
- ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات 22

تحديات السوق الفلسطيني وإعادة الإعمار والحركة التجارية 23
- مقدمة 23
- أولًا: تحديات السوق والتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في قطاع غزة 23

جدول الأنشطة والمعارض الدولية 27

العضوية والتواصل مع القطاع الخاص 28

قصص النجاح والأثر 29

المشاريع والشراكات الاستراتيجية 30
- محفظة المشاريع والمانحون 31
- مشروع EU4Trade 32
- مشروع PROSPER 34
- برنامج دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية 35
- قطاع غزة: الاحتياجات والاستجابة 36
- الشراكات والتعاون الاستراتيجي 37

الحوكمة والتنظيم المؤسسي 38
- المشتريات والدعم التشغيلي 39

التحديات والدروس المستفادة 40

التوجهات والأولويات لعام 2026 41

الشكر والتقدير 42

الأداء المالي لعام 2025 43

ملحق: القوائم المالية المدققة لعام 2025 44

2025 في لمحة

01

الجناح الفلسطيني في معرض سيال إنتر فود - جاكرتا، 2025.

جاء عام 2025 امتداداً لمرحلة توسيع الدور المؤسسي لمركز التجارة الفلسطيني - بال تريد، في وقت واجه فيه القطاع الخاص الفلسطيني ضغوطاً اقتصادية ولوجستية غير مسبوقة، وتفاقمت فيه آثار الحرب على قطاع غزة. وعلى الرغم من هذا السياق، حافظت المؤسسة على استمرارية خدماتها، ووسعت محفظة مشاريعها، وعززت حضور الشركات الفلسطينية في الأسواق الإقليمية والدولية.

ركزت بال تريد خلال العام على أربعة مسارات مترابطة: ترويج الصادرات والوصول إلى الأسواق؛ تطوير خدمات العضوية والدعم الفني للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ بناء خدمات معلومات تجارية أكثر اعتماداً على البيانات؛ وتصميم تدخلات تستجيب لاحتياجات التعافي الاقتصادي، ولا سيما في قطاع غزة.

وشهد مشروع EU4Trade انتقالاً واضحاً من مرحلة التأسيس إلى التنفيذ، من خلال تفعيل الحوكمة، وتطوير مركز المعلومات التجارية، واعتماد الشركات المستفيدة من الدعم الفني، وتنفيذ تدريبات متخصصة، ودعم مشاركات دولية. كما نفذت بال تريد مرحلة الوصول والاستقطاب ضمن مشروع PROSPER، وهي المرحلة التي أطلقت مسار التقديم وحددت قاعدة المستفيدين للأنشطة اللاحقة.

وفي نهاية العام، حصلت بال تريد على الموافقة على برنامج دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية بالشراكة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبدأت الأعمال التحضيرية تمهيداً للتنفيذ خلال عام 2026. كما شكل توقيع مذكرة التفاهم مع غرفة الرياض في تشرين الثاني 2025 خطوة استراتيجية لتطوير العلاقات التجارية الفلسطينية–السعودية وفتح قنوات أوسع للتعاون مع السوق السعودي.

وبصورة عامة، يعكس عام 2025 انتقال بال تريد من تثبيت النمو المؤسسي إلى توسيع الأثر، عبر خدمات أكثر تخصصاً، ومتابعة أدق للنتائج، وشراكات أقرب إلى الاحتياجات العملية للشركات الفلسطينية.

قاعدة العضوية
184 عضواً: 149 في الضفة الغربية و35 في قطاع غزة

أعضاء جدد
15 عضواً جديداً خلال عام 2025

المشاركات الدولية
12 فعالية موثقة و94 مشاركة لشركات فلسطينية

التواصل التجاري
13,236 زائراً، و1,488 اجتماعاً ثنائياً، و650 عميلاً جاداً

النتائج التجارية
11.37 مليون دولار طلبات مؤكدة و44.024 مليون دولار فرص متوقعة

الدعم الفني
14 عقد دعم فني مع شركات صغيرة ومتوسطة ضمن EU4Trade

الوصول عبر PROSPER
559 تسجيلاً و386 مشاركاً في سبع ورش، نحو 84% منهم نساء

الشراكات المحورية
PUM Netherlands، غرفة الرياض، والبرنامج الممول من الصندوق العربي

حضور فلسطيني في الأسواق الدولية

تعتمد النتائج على بيانات المتابعة التي أفادت بها الشركات المشاركة. وتمثل أعداد الشركات مجموع المشاركات في الفعاليات، لا عدد الشركات الفريدة.

من الحضور في الأسواق إلى نتائج قابلة للمتابعة

زوار الأجنحة	13,236
اجتماعات ثنائية	1,488
عملاء جادون	650
طلبات مؤكدة	11.37 مليون دولار
فرص متوقعة	44.024 مليون دولار

أبرز محطات عام 2025

شهد عام 2025 مرحلة مهمة في مسار تطور بال تريد، جمعت بين توسيع الحضور التجاري الفلسطيني، وتطوير خدمات المعلومات والدعم الفني، وتعزيز الشراكات، والتحضير لتدخلات التعافي الاقتصادي.

01 — كانون الثاني

تفعيل حوكمة مشروع EU4Trade

اعتمد الاتحاد الأوروبي تقرير الانطلاق، وعقدت اللجنة التوجيهية اجتماعها الأول، بما أنهى مرحلة التأسيس الرسمية وحدد مسار التنفيذ.

02 — خلال العام

تعزيز قاعدة العضوية

أنهت بال تريد العام بـ184 عضواً، من بينهم 15 عضواً جديداً، مع استمرار إعفاء أعضاء غزة من رسوم العضوية.

03 — أيار

الشراكة مع PUM Netherlands

وقعت اتفاقية الشراكة لدعم تطوير مسار مركز روتردام اللوجستي وإعداد نموذجه التشغيلي والقانوني واللوجستي.

04 — أيار - كانون الأول

تطوير مركز المعلومات التجارية

أنجزت دراسة الاحتياجات ونموذج الخدمات، وتقدمت أعمال التصميم والتجهيز، واكتملت المرحلة الرقمية الأولى للمنصة.

05 — أيلول - كانون الأول

دعم فني وبناء قدرات الشركات

وقعت 14 عقداً للدعم الفني، ونفذت تدريبات في الجودة وإدارة المخاطر والتصدير إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

06 — خلال العام

نتائج تجارية من الأسواق الدولية

وثق ملف التتبع 12 فعالية دولية و94 مشاركة لشركات، و11.37 مليون دولار طلبات مؤكدة و44.024 مليون دولار فرصاً متوقعة.

07 — كانون الأول

إطلاق مسار الوصول في PROSPER

نفذت سبع ورش في محافظات الضفة الغربية، نتج عنها 559 تسجيلاً و386 مشاركاً، بينهم 14 شخصاً من ذوي الإعاقة.

08 — خلال العام

غزة في صلب الاستجابة المؤسسية

واصل المكتب التواصل مع الشركات، ونفذ استبانة للأضرار والاحتياجات، وطور قاعدة بيانات ومقترحات للتعافي الاقتصادي.

09 — تشرين الثاني

مذكرة تفاهم مع غرفة الرياض

أسست المذكرة إطاراً لتبادل المعلومات، واللقاءات الثنائية، والوفود والأنشطة التجارية الفلسطينية–السعودية.

10 — نهاية العام

التحضير لبرنامج التعافي والإنتاجية

حصلت بال تريد على الموافقة على البرنامج الممول من الصندوق العربي، تمهيداً لبدء التنفيذ خلال عام 2026.

تعكس هذه المحطات انتقال بال تريد نحو نموذج أكثر تكاملاً بين الترويج التجاري، والمعلومات السوقية، وبناء القدرات، والشراكات الاستراتيجية، والاستجابة لاحتياجات التعافي الاقتصادي.

أبرز مؤشرات الأداء لعام 2025

02

ملاحظة منهجية: تعرض المؤشرات حسب النشاط أو البرنامج لتجنب احتساب الشركة ذاتها أكثر من مرة. وتمثل بيانات المعارض مجموع المشاركات والنتائج التي أفادت بها الشركات في ملف المتابعة.

العضوية والتواصل مع القطاع الخاص

بلغت قاعدة العضوية في نهاية عام 2025 عدد 184 عضواً، منهم 149 في الضفة الغربية و35 في قطاع غزة، وانضم 15 عضواً جديداً خلال العام. كما عممت بال تريد 19 خدمة وفرصة على الأعضاء، واستمر إعفاء أعضاء غزة من رسوم العضوية للسنة الثالثة على التوالي.

ترويج الصادرات والوصول إلى الأسواق

شمل ملف التتبع 12 فعالية دولية و94 مشاركة لشركات فلسطينية. واستقطبت الأجنحة الفلسطينية 13,236 زائراً، وسجلت 1,488 اجتماعاً ثنائياً و650 عميلاً جاداً. وأفادت الشركات بطلبات مؤكدة قيمتها 11.37 مليون دولار، إلى جانب فرص وطلبات متوقعة بقيمة 44.024 مليون دولار.

مشروع EU4Trade

عقدت أربع اجتماعات للجنة التوجيهية، واكتملت دراسة احتياجات مركز المعلومات التجارية ونموذج خدماته، وأنجزت المرحلة الرقمية الأولى للمنصة. كما اعتمدت 14 شركة ضمن مسار الدعم الفني، ونفذت ثلاثة تدريبات رئيسية، ودعم المشروع المشاركة في معرضي GITEX / Expand North Star وSIAL InterFOOD.

مشروع PROSPER

نفذت سبع ورش للوصول والاستقطاب خلال كانون الأول، نتج عنها 559 تسجيلاً و386 مشاركاً بنسبة حضور بلغت 69%. وشكلت النساء نحو 84% من المشاركين، وشارك 14 شخصاً من ذوي الإعاقة. واقتصر نطاق 2025 على التعريف بالمشروع وإطلاق التقديم وبناء قاعدة المستفيدين للمراحل اللاحقة.

المشتريات والدعم التشغيلي

طرحت دائرة المشتريات 26 عطاءً، توزعت بين طلبات عروض أسعار بنسبة 57.69% وطلبات تقديم مقترحات بنسبة 42.31%. وبلغت القيمة التقديرية للتعاقدات نحو 340 ألف دولار، خُصص نحو ثلثها لتجهيز مركز المعلومات التجارية.

برنامج دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية

حصلت بال تريد في نهاية عام 2025 على الموافقة على البرنامج الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبدأت التحضيرات اللازمة، على أن تنفذ الأنشطة خلال عام 2026 في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

قطاع غزة والشراكات الإقليمية

واصل مكتب غزة التواصل مع الشركات وتنفيذ استبانة للأضرار والاحتياجات وتطوير قاعدة بيانات للتعافي. وفي تشرين الثاني، وقعت بال تريد مذكرة تفاهم مع غرفة الرياض لتوسيع التعاون التجاري الفلسطيني-السعودي وتطوير قنوات التشبيك والوفود والأنشطة المشتركة.

أثر تجاري موثق

مشاركات، زوار، اجتماعات، عملاء جادون، ونتائج مالية أفادت بها الشركات.

قدرة مؤسسية أقوى

حوكمة مشاريع، مشتريات، معلومات تجارية، ودعم فني أكثر انتظاماً.

شمول وتعافٍ

وصول إلى النساء والشباب وذوي الإعاقة، وتحضير تدخلات موجهة لغزة.

من النشاط إلى الأثر: قراءة مترابطة لمؤشرات 2025

01

أنشطة موجهة

12 فعالية دولية، وسبع ورش وصول ضمن PROSPER ، وثلاثة تدريبات رئيسية ضمن EU4Trade .

02

وصول أوسع

13,236 زائراً للأجنحة الفلسطينية، و559 تسجيلاً عبر منصة PROSPER .

03

تفاعل قابل للمتابعة

1,488 اجتماعاً ثنائياً، و650 عميلاً جاداً، و386 مشاركاً في ورش الوصول.

04

نتائج ومسارات تطوير

11.37 مليون دولار طلبات مؤكدة، و44.024 مليون دولار فرص متوقعة، و14 عقد دعم فني.

كيفية القراءة: لا تجمع هذه المؤشرات في رقم واحد للمستفيدين، لأنها تقيس مراحل مختلفة من سلسلة الأثر: النشاط، والوصول، والتفاعل، والنتيجة. ويمنع هذا الفصل احتساب الشركة أو المستفيد أكثر من مرة.

الوصول إلى المستفيدين عبر ورش PROSPER في محافظات الضفة الغربية.

ترويج المنتجات الفلسطينية والتواصل مع الأسواق والمشترين.

03 من نحن: مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد

بال تريد هي المؤسسة الوطنية لتنمية وترويج الصادرات الفلسطينية، وهي مؤسسة غير ربحية قائمة على العضوية، تأسست عام 1998 لخدمة مصالح أعضائها والقطاع الخاص الفلسطيني. وتقود المؤسسة جهود تطوير الصادرات بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي المستدام، من خلال تعزيز تنافسية المنتجات والخدمات الفلسطينية، ودعم جاهزية الشركات للتصدير، وتوسيع حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية، وتوفير المعلومات التجارية والسوقية، وبناء القدرات، وتعزيز التشبيك التجاري، والمساهمة في تطوير السياسات وبيئة الأعمال الداعمة للتصدير.

التأسيس

تأسست بال تريد عام 1998 كمؤسسة غير ربحية قائمة على العضوية، ومسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية.

الرؤية

اقتصاد فلسطيني تنافسي ومندمج في الأسواق الإقليمية والدولية، تدعمه صادرات مستدامة ومتنوعة.

الرسالة

قيادة تطوير الصادرات الفلسطينية بصورة مستدامة، من خلال دعم الشركات في الوصول إلى الأسواق، وتحسين تنافسيتها، وتوفير المعلومات التجارية، وتعزيز المناصرة والسياسات الداعمة للتجارة.

الخدمات الرئيسية

ترويج الصادرات، المعلومات السوقية، تقييم الجاهزية التصديرية، بناء القدرات، الدعم الفني، التشبيك التجاري، والمعارض والبعثات التجارية.

الشراكات

تعمل بال تريد مع الجهات الحكومية، والمانحين، وغرف التجارة، والاتحادات القطاعية، والمؤسسات الدولية، وشبكات الأعمال في الأسواق المستهدفة.

الثقافة المؤسسية

تقوم ثقافة المؤسسة على المهنية، والالتزام الأخلاقي، والشراكة، والعمل القائم على المعرفة والبيانات، والاستجابة العملية لاحتياجات القطاع الخاص.

الأولويات الاستراتيجية

04

استند عمل بال تريد خلال عام 2025 إلى ربط الترويج التجاري بالخدمات الفنية والمعلومات السوقية، بما يتيح للشركات الانتقال من المشاركة في الأنشطة إلى بناء جاهزية مستدامة للتصدير. كما ركزت المؤسسة على توسيع قدرتها على إدارة مشاريع متعددة، وتعزيز المتابعة والقياس، وتطوير الشراكات التي تفتح قنوات جديدة أمام الشركات الفلسطينية.

ترويج الصادرات والوصول إلى الأسواق

معارض دولية، لقاءات ثنائية، استهداف المشترين، ومتابعة النتائج بعد الفعاليات.

المعلومات السوقية والتحول الرقمي

تطوير مركز المعلومات التجارية وربط الخدمات ببيانات موثوقة وأسواق محددة.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

دعم فني وتدريب وتطوير منتجات وشهادات وتعبئة وتغليف وجاهزية تصديرية.

الشمول الاقتصادي

توسيع وصول النساء والشباب وذوي الإعاقة والشركات الناشئة في التصدير إلى خدمات الدعم.

التعافي الاقتصادي

تصميم تدخلات تستجيب لاحتياجات المنشآت المتضررة، ولا سيما في قطاع غزة.

الشراكات والحوكمة

تعزيز الامتثال والشفافية والتنسيق مع المانحين والمؤسسات الوطنية والإقليمية.

وتجسد هذه الأولويات توجهاً مؤسسياً يقوم على دمج خدمات المعلومات والتدريب والدعم الفني والترويج ضمن مسارات متكاملة، بدلاً من تقديمها كأنشطة منفصلة.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

05

الشركاء الأعزاء، أعضاء الهيئة العامة، الزملاء، والأصدقاء،

يسرني، نيابة عن مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد، أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لعام 2025، الذي يوثق عاماً من العمل المتواصل في خدمة الصادرات الفلسطينية والقطاع الخاص، في ظل ظروف سياسية واقتصادية استثنائية، وتداعيات إنسانية واقتصادية كارثية استمرت في قطاع غزة.

كان عام 2025 محورياً في مسيرة المؤسسة. فقد واصلت بال تريد دعم الشركات الفلسطينية وتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، بالتوازي مع تطوير خدماتها المؤسسية وتوسيع محفظة المشاريع والشراكات. وتعكس النتائج الواردة في هذا التقرير قدرة المؤسسة على الجمع بين الترويج التجاري، والمعلومات السوقية، والدعم الفني، وبناء القدرات، والاستجابة لاحتياجات التعافي الاقتصادي.

برز مشروع EU4Trade بوصفه أحد المشاريع الاستراتيجية التي تعزز القدرة المؤسسية لبال تريد وتدعم تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما وسعت مرحلة الوصول والاستقطاب ضمن PROSPER نطاق التواصل مع النساء والشباب وأصحاب المشاريع، بينما وفرت الموافقة على برنامج دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية في نهاية العام أساساً لبدء تدخلات موجهة خلال عام 2026.

وعلى المستوى الإقليمي، شكل توقيع مذكرة التفاهم مع غرفة الرياض خطوة مهمة نحو تطوير العلاقات التجارية الفلسطينية–السعودية، وفتح مسارات جديدة للتعاون في سوق يحظى بأهمية كبيرة للمنتجات والخدمات الفلسطينية.

ينظر مجلس الإدارة إلى عام 2025 باعتباره عاماً لتعزيز الجاهزية المؤسسية وتوسيع الأثر. وسيواصل المجلس دعم الإدارة التنفيذية وفريق العمل في تطوير خدمات بال تريد، وتعزيز حضورها الوطني والدولي، وتوجيه مواردها نحو القطاعات والشركات القادرة على النمو والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني.

أتوجه بالشكر إلى أعضاء بال تريد، والشركاء من القطاعين العام والخاص، والمانحين، والمؤسسات الدولية، وغرف التجارة والاتحادات القطاعية، وإلى فريق بال تريد على التزامهم وعملهم في ظروف معقدة. وما تحقق خلال عام 2025 يشكل أساساً مهماً لمواصلة العمل نحو قطاع تصديري فلسطيني أكثر قدرة على الصمود والمنافسة والنمو.

إبراهيم برهم
رئيس مجلس الإدارة
مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد

مجلس الإدارة

06

يضم مجلس إدارة بال تريد نخبة من قيادات القطاع الخاص الفلسطيني، ويمثل خبرات متنوعة في مجالات الاستثمار، الصناعة، التجارة، الخدمات، السياحة، التكنولوجيا، الاتصال المؤسسي، والحوكمة. ويقود المجلس التوجه الاستراتيجي للمؤسسة ويدعم دورها الوطني في تطوير الصادرات وتعزيز تنافسية الشركات الفلسطينية.

إبراهيم خير الدين برهم

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي لمجموعة صفد التي أسسها عام 1992، وله خبرة تزيد عن 30 عاماً في القطاع الخاص، خصوصاً في تكنولوجيا المعلومات والاستثمار. يحمل درجة الهندسة الكهربائية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت.

فيصل غازي الشوا

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة شركة الشوا للمقاولات والتجارة العامة وشركة الانطلاقة للطوب، ونائب رئيس شركة الأمل للإسفلت، وعضو في مجالس إدارة ومؤسسات مهنية عدة. يحمل ماجستير في إدارة الأعمال وبكالوريوس في الهندسة المدنية.

سمير عثمان حليلة

أمين الصندوق

من أبرز رجال الأعمال الفلسطينيين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار – باديكو، ويمثل باديكو في مجالس شركات تابعة عدة. يحمل ماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت.

فداء مصلح عازر

أمين السر

تتمتع بخبرة تزيد عن 27 عاماً في مجالات التواصل المؤسسي، وعلاقات المستثمرين، والإعلام، والإدارة. وانضمت عام 2014 إلى الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار «أبيك» لتأسيس وإدارة دائرة علاقات المستثمرين والتواصل المؤسسي. كما شغلت سابقاً مناصب في بورصة فلسطين وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط.

زياد محمد جبريني

عضو مجلس الإدارة

يساهم في دعم عمل المؤسسة في ترويج الصادرات وخدمة القطاع الخاص الفلسطيني من خلال عضويته في مجلس الإدارة.

جمال محمد نمر

عضو مجلس الإدارة

يساهم من خلال عضويته في دعم التوجيه المؤسسي للمركز وتعزيز تمثيل القطاع الخاص ضمن منظومة الحوكمة.

عبد الرحمن حسام حجاوي

عضو مجلس الإدارة

المدير العام لشركة الحجاوي لتجارة الورق والقرطاسية، ويتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاماً في الأعمال والإدارة. يقود الشركة منذ عام 1993، وله عضويات في مؤسسات اقتصادية واجتماعية، ويحمل بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية.

فؤاد سليمان النجاب

عضو مجلس الإدارة

قيادي أعمال بخبرة تزيد عن 25 عاماً في التخطيط الاستراتيجي والتمويل والاستثمار. أسس Najjab Corp. عام 2022، وشغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لباديكو، كما شغل عضويات ومناصب قيادية في عدد من الشركات البارزة.

تيسير محمود الأستاذ

عضو مجلس الإدارة

يمثل شركة الأستاذ، وهي شركة عائلية تأسست عام 1987 وتعمل في إنتاج ملابس الأطفال والملابس الرياضية والزي الموحد. تمتلك الشركة خطوط إنتاج متطورة وتشارك بانتظام في معارض محلية وعربية ودولية.

يوسف محمد العمور

عضو مجلس الإدارة

المدير التنفيذي لشركة Palsteel Industries وعضو مجلس الإدارة في مجموعة العمور وإنجاز فلسطين وأمان. يحمل بكالوريوس في الهندسة المدنية والإدارة من جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة.

صلاح يوسف أبو حصيرة

عضو مجلس الإدارة

يعمل في قطاع السياحة منذ أكثر من 30 عاماً، وهو شريك في تأسيس مطعم السلام أبو حصيرة. شغل مناصب مجتمعية وقطاعية، منها رئاسة مجلس إدارة هيئة الفنادق والمطاعم السياحية لعدة سنوات.

منى عدنان الغلاييني

عضو مجلس الإدارة

قيادية أعمال في قطاعي الاستثمار والسياحة، وتشغل مناصب إدارية وعضويات في مجالس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات، من بينها Cactus Development and) Investment) و(Biet Jdoudna)، إضافةً إلى عضويات في مؤسسات قطاعية ومجتمعية.

07 نتائج ترويج الصادرات والوصول إلى الأسواق

حضور فلسطيني في الأسواق الدولية.

التواصل مع المشترين ضمن الجناح الفلسطيني.

تعد المشاركة في المعارض الدولية واللقاءات التجارية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها بال تريد لربط الشركات الفلسطينية بالمشترين والمستوردين، واختبار المنتجات في الأسواق المستهدفة، وتعزيز صورة المنتج الوطني.

وثق ملف متابعة المعارض لعام 2025 عدد 12 فعالية دولية و94 مشاركة لشركات فلسطينية. واستقطبت الأجنحة الفلسطينية 13,236 زائراً، وسجلت 1,488 اجتماعاً ثنائياً و650 عميلاً جاداً. كما أفادت الشركات بطلبات مؤكدة بلغت قيمتها 11.37 مليون دولار، إضافة إلى فرص وطلبات متوقعة بقيمة 44.024 مليون دولار.

وشملت البيانات المضافة معرض دمشق الدولي، حيث سجلت خمس مشاركات 480 زائراً و48 اجتماعاً ثنائياً وعميلين جادين، وطلبات مؤكدة بقيمة 310 آلاف دولار. كما شملت معرض الصناعات التقليدية في الجزائر بخمس مشاركات و120 زائراً، بما وسع التغطية الجغرافية والقطاعية لمحفظة المشاركات الدولية خلال العام.

وتظهر النتائج أن قيمة المعارض لا تقتصر على المبيعات المباشرة. فقد استخدمت الشركات هذه المشاركات لفهم متطلبات الأسواق، ومقارنة منتجاتها بالمنافسين، واختبار الأسعار والتعبئة والتغليف، وتحديد الشهادات الفنية اللازمة، وبناء شبكات من العملاء والشركاء.

وأبرزت تجربة العام أهمية التحضير المبكر، وتوفير المعلومات السوقية قبل المعرض، واستهداف المشترين المحتملين، وتنفيذ حملات ترويجية مرافقة، وتوحيد الهوية البصرية للجناح الفلسطيني. كما أكدت أهمية المتابعة المنتظمة بعد المعرض لتحويل الاجتماعات والعملاء الجادين إلى طلبات فعلية وعلاقات تجارية مستدامة.

قراءة النتائج: تمثل القيم التجارية ما أبلغت عنه الشركات في نماذج المتابعة. وتفصل بال تريد بين الطلبات المؤكدة والفرص المتوقعة، ولا تعتبر الفرص المتوقعة مبيعات متحققة.

الصادرات الفلسطينية لعام 2025

08

الملخص التنفيذي

84%	1.88	+12.7%	1.714
من الصادرات تتجه إلى السوق الإسرائيلية	مليار دولار تقديرات أولية لعام 2025	نمو سنوي مسجل في 2024	مليار دولار صادرات سلعية في 2024

سجّلت الصادرات السلعية الفلسطينية عام 2024 رقماً قياسياً تاريخياً بلغ 1.714 مليار دولار أمريكي، بنمو سنوي قدره 12.7%، لتتجاوز بذلك ذروتها السابقة وتؤكد قدرة القطاع التصديري الفلسطيني على النمو حتى في ظل واحدة من أقسى الأزمات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد الوطني. وتشير التقديرات الأولية لعام 2025 إلى استمرار هذا الزخم، إذ يُتوقع أن تصل الصادرات إلى نحو 1.88 مليار دولار بنمو يقارب 9.9%. وعلى مدى ربع قرن، تضاعفت الصادرات الفلسطينية أكثر من أربع مرات، من 401 مليون دولار عام 2000، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.3%.

غير أن هذا الأداء الإيجابي يخفي وراءه اختلالات هيكلية عميقة يرصدها هذا التقرير بالتفصيل. فما زالت 84% من الصادرات تتجه إلى سوق واحدة هي إسرائيل، وهو ما يصنّفه مركز المعلومات التجارية (MIH) صراحة بأنه «اعتماد حرج على سوق واحدة». كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات، رغم بلوغها أعلى مستوياتها التاريخية عند 26.2% عام 2024، تعني أن كل دولار صادرات يقابله نحو أربعة دولارات واردات، وأن العجز التجاري السلعي بلغ 4.83 مليار دولار في 2024 واتسع إلى نحو 5.7 مليار دولار في 2025 مع تسارع نمو الواردات. ويأتي كل ذلك في سياق اقتصادي كلي بالغ الصعوبة، انكمش فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 23% عام 2024 وارتفعت البطالة إلى 51%، فيما قُدّرت أضرار الحرب على غزة بنحو 30 مليار دولار وأُغلقت 8,000 منشأة.

يخلص التقرير إلى أن أمام فلسطين فرصة واقعية لرفع صادراتها إلى ما بين 1.9 و2.21 مليار دولار بحلول 2027، وأن المفتاح يكمن في سد فجوة الإمكانات التصديرية غير المستغلة في منتجات مثل التمور وزيت الزيتون وحجر البناء، والتوسع في أسواق الخليج وأمريكا وأوروبا التي تنمو فيها الصادرات الفلسطينية بمعدلات لافتة تصل إلى 22.4% في السعودية و18.6% في ألمانيا.

قراءة عامة: يعكس الأداء قدرة تصديرية متنامية، لكنه يؤكد في الوقت نفسه الحاجة إلى تنويع الأسواق، ورفع القيمة المضافة، وتقليص فجوة الميزان التجاري.

08

أولاً: المسار طويل الأجل — ربع قرن من النمو رغم الصدمات

يُظهر المسار التاريخي للصادرات الفلسطينية بين عامي 2000 و2025 قصة نمو متقطع لكنه صاعد في محصلته النهائية. فبعد أن بلغت الصادرات 401 مليون دولار عام 2000، هوت إلى قاعها عند 241 مليون دولار عام 2002 في ذروة الانتفاضة الثانية وما رافقها من إغلاقات وتدمير للبنية الإنتاجية، ثم دخلت مرحلة تعافٍ تدريجي رفعتها إلى 576 مليون دولار بحلول 2010، فمرحلة نمو أسرع أوصلتها إلى 958 مليون دولار عام 2015، قبل أن تكسر حاجز المليار دولار لأول مرة عام 2017.

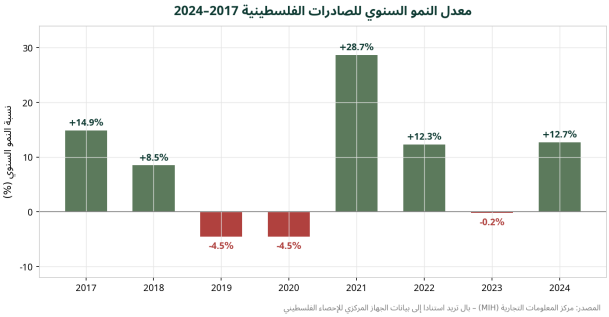

معدل النمو السنوي للصادرات الفلسطينية 2017-2024

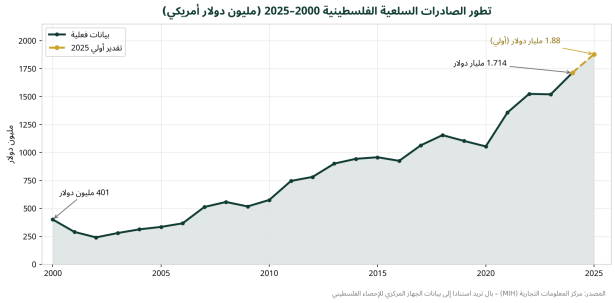

تطور الصادرات السلعية الفلسطينية 2000-2025

وتكشف قراءة هذا المسار عن ثلاث محطات مفصلية. الأولى هي صدمة جائحة كورونا التي خفّضت الصادرات إلى 1.055 مليار دولار عام 2020 بعد تراجعين متتاليين في 2019 و2020 بنسبة 4.5% لكل منهما. والثانية هي قفزة التعافي الاستثنائية عام 2021 التي سجلت فيها الصادرات أعلى نمو سنوي في تاريخها الحديث عند 28.7% لتصل إلى 1.358 مليار دولار. أما الثالثة، والأكثر دلالة، فهي صمود عام 2024 ونموه القياسي: فرغم اندلاع الحرب على غزة في أواخر 2023 وما خلّفته من ركود شبه كامل في القطاع (اقتصر أثرها المباشر على الصادرات في عام 2023 على انكماش طفيف بنسبة 0.2%)، عادت الصادرات — المتركزة أساساً في الضفة الغربية — للنمو بقوة في 2024 بنسبة 12.7% لتبلغ رقمها القياسي الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي المركب البالغ 6.3% على مدى 24 عاماً يتجاوز معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني ككل خلال الفترة نفسها، وهو ما انعكس في ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.8% إلى 14.4% عام 2024. غير أن جزءاً من هذا الارتفاع الأخير يُعزى حسابياً إلى انكماش المقام (الناتج المحلي) بنسبة 23% خلال العام ذاته، لا إلى تحسن هيكلي خالص في التوجه التصديري، وهي نقطة ينبغي استحضارها عند تفسير المؤشر.

08

ثانياً: الأداء الشهري 2024-2025 — زخم متصاعد في النصف الثاني

توفر البيانات الشهرية صورة أدق لديناميكية الأداء التصديري الراهن. ففي عام 2024، تراوحت الصادرات الشهرية بين 126 مليون دولار في أبريل و164.5 مليون دولار في أغسطس، بمتوسط شهري يقارب 142.8 مليون دولار. أما في عام 2025، فتُظهر التقديرات الأولية نمطاً لافتاً: بداية متقاربة مع مستويات 2024 في الربع الأول (بل أدنى منها في مارس ويونيو)، ثم تسارع قوي ومتواصل منذ يوليو، بلغ ذروته في ديسمبر عند 190.2 مليون دولار — وهو أعلى مستوى شهري مسجل على الإطلاق.

الصادرات الشهرية: مقارنة بين 2024 و2025 (مليون دولار)

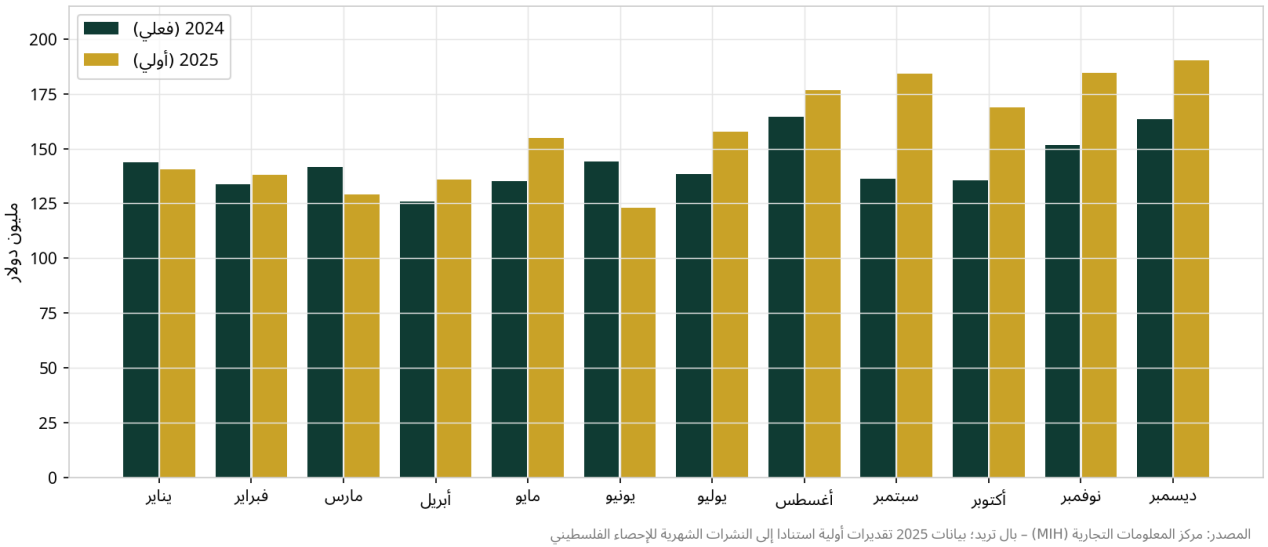

المصدر: مركز المعلومات التجارية (MIH) - بال تريد؛ بيانات 2025 تقديرات أولية استنادا إلى النشرات الشهرية للإحصاء الفلسطيني

الصادرات الشهرية: مقارنة بين 2024 و2025

وقد وثّقت النشرات الشهرية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذا التسارع؛ إذ سجلت صادرات أكتوبر 2025 نمواً بنسبة 37% على أساس سنوي لتبلغ 168.7 مليون دولار، مدفوعة بارتفاع الصادرات إلى إسرائيل بنسبة 53%، فيما تراجعت الصادرات إلى بقية دول العالم بنسبة 19% في الشهر نفسه. وهذه المفارقة — نمو إجمالي قوي يقوده السوق الإسرائيلية مقابل تراجع في الأسواق الأخرى في بعض الأشهر — تلخص جوهر التحدي الهيكلي الذي يتناوله القسم التالي: فالزخم الحالي حقيقي، لكنه يعمّق في الوقت ذاته الاعتماد على سوق واحدة.

يظهر التسارع بوضوح منذ تموز 2025، لكنه جاء في جزء مهم منه مدفوعاً بالنمو في السوق الإسرائيلية، وهو ما يعزز ضرورة قراءة الزخم الكلي إلى جانب مسار تنويع الأسواق.

08

ثالثاً: الخريطة الجغرافية للصادرات — تركّز حرج وبوادر تنويع

تكشف بيانات عام 2024 أن إسرائيل استوعبت 1,277.6 مليون دولار من الصادرات الفلسطينية، أي 84% من الإجمالي، تليها الأردن بفارق شاسع عند 105.2 مليون دولار (6.9%)، ثم الإمارات وتركيا والولايات المتحدة بحصص تتراوح بين 1.4% و1.6% لكل منها. أما بقية الأسواق مجتمعة — بما فيها السعودية والمملكة المتحدة والكويت وألمانيا وقطر — فلم تتجاوز حصتها 4.1%.

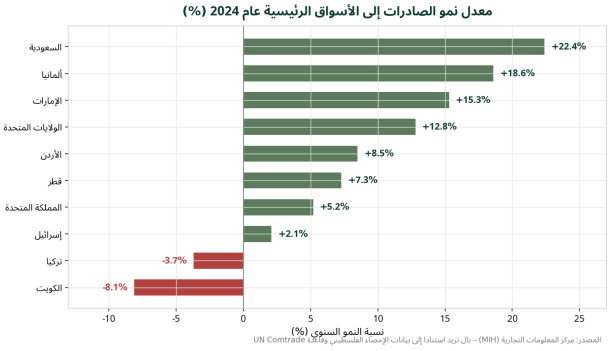

معدل نمو الصادرات إلى الأسواق الرئيسية عام 2024

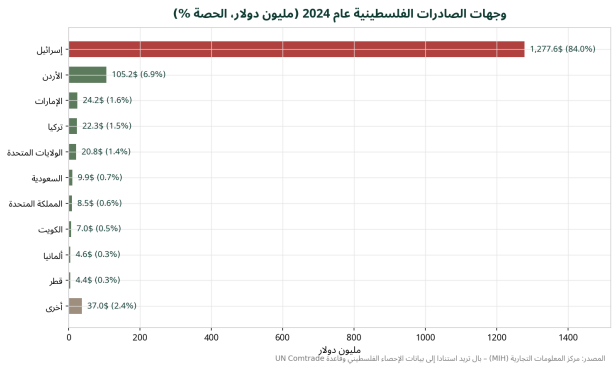

وجهات الصادرات الفلسطينية عام 2024

هذا التركّز يجعل الأداء التصديري الفلسطيني رهينة لعوامل خارجة عن السيطرة الوطنية: فأي تغير في العلاقة التجارية مع إسرائيل — سواء عبر القيود على المعابر أو تعليق التصاريح أو الأزمات الأمنية — ينعكس فوراً وبشكل شبه كامل على إجمالي الصادرات.

غير أن قراءة معدلات النمو حسب السوق تكشف عن بوادر تنويع واعدة تستحق البناء عليها. فبينما نمت الصادرات إلى إسرائيل بنسبة متواضعة (2.1%)، حققت الأسواق البديلة نمواً أعلى بكثير: السعودية +22.4%، ألمانيا +18.6%، الإمارات +15.3%، والولايات المتحدة +12.8%.

ومن اللافت أن حضور الصادرات الفلسطينية في أسواق المغرب العربي شبه معدوم؛ إذ لا تتجاوز الصادرات إلى المغرب والجزائر وتونس وليبيا مجتمعة 5.2 مليون دولار سنوياً (0.3% من الصادرات) في أسواق يبلغ حجم وارداتها الإجمالي 525 مليار دولار، رغم مظلة اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) التي تتيح نفاذاً معفى من الرسوم الجمركية.

08

رابعاً: الهيكل السلعي — قاعدة متنوعة نسبياً تقودها الصناعات التحويلية

على عكس التركز الجغرافي الحاد، يتسم الهيكل السلعي للصادرات الفلسطينية بتنوع نسبي مقبول. فقد تصدّرت المعادن الأساسية ومصنوعاتها القائمة عام 2024 بقيمة 292 مليون دولار (17.1%)، تلتها الأثاث والمفروشات بـ237 مليون دولار (13.8%) — وهو القطاع الذي قادت نموه صناعة الأثاث المزدهرة في الضفة — ثم الحجر والرخام بـ197 مليون دولار (11.5%)، والبلاستيك ومصنوعاته بـ187 مليون دولار (10.9%)، والأغذية المصنعة بـ179 مليون دولار (10.5%)، والخضروات والمنتجات الزراعية بـ161 مليون دولار (9.4%).

هيكل الصادرات الفلسطينية حسب المجموعات السلعية عام 2024

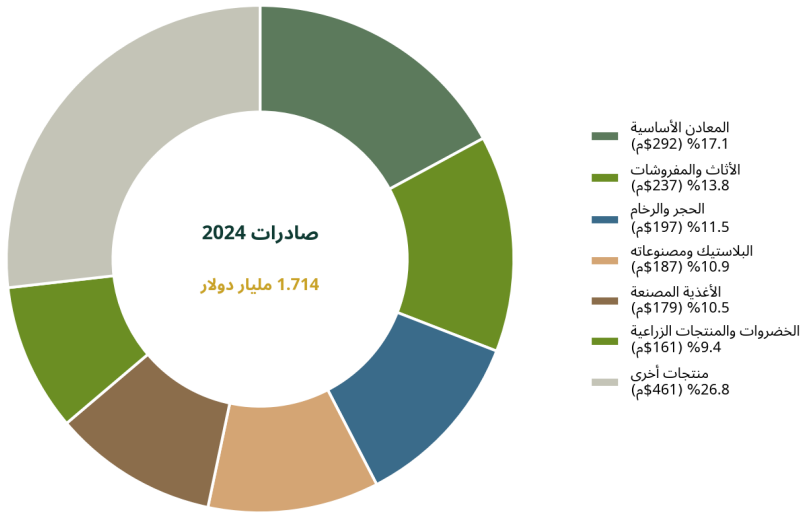

المصدر: مركز المعلومات التجارية (MIH) – بال تريد استنادا إلى بيانات الإحصاء الفلسطيني

هيكل الصادرات الفلسطينية حسب المجموعات السلعية عام 2024

تشير بيانات المنصة إلى أن قطاعات الأثاث والبلاستيك والفواكه والمكسرات كانت المحرك الرئيسي لنمو 2024 القياسي. ويعكس هذا التوزيع طبيعة القاعدة الإنتاجية الفلسطينية: صناعات تحويلية خفيفة ومتوسطة كثيفة العمالة (أثاث، بلاستيك، معادن)، وقطاع استخراجي تقليدي راسخ (الحجر والرخام الذي تشتهر به الخليل وبيت لحم)، وقطاع زراعي-غذائي يحمل الهوية الفلسطينية إلى الخارج (زيت الزيتون، التمور، الأعشاب والتوابل).

غير أن نقطة الضعف في هذا الهيكل تكمن في انخفاض المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة: فمعظم هذه الصادرات منتجات منخفضة إلى متوسطة التصنيع تتنافس على السعر، ما يجعل هوامش ربحها ضيقة وقابليتها للإحلال مرتفعة، ويحدّ من قدرتها على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية ما لم تُدعم بسياسات جودة وعلامات منشأ وتسويق مميّز.

08

خامساً: الميزان التجاري — تحسن نسبي في التغطية وعجز مطلق يتسع

رغم الأداء التصديري القياسي، يبقى الميزان التجاري السلعي الفلسطيني في اختلال بنيوي عميق. ففي عام 2024 بلغ العجز 4.83 مليار دولار بعد أن تقلص بنسبة 28.4% عن العام السابق — وهو تقلص يعود جزئياً إلى انكماش الواردات بفعل الحرب وتراجع القوة الشرائية — وسجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات أعلى مستوى في تاريخها عند 26.2%.

لكن هذا التحسن النسبي انعكس جزئياً في 2025: فمع تعافي الطلب المحلي، قفزت الواردات إلى نحو 7.58 مليار دولار (بزيادة تفوق 1.2 مليار دولار)، متجاوزة نمو الصادرات، ليتسع العجز مجدداً إلى نحو 5.7 مليار دولار. وتُظهر البيانات الثنائية مع إسرائيل الوجه الآخر للاعتماد التجاري: فقد ارتفعت الصادرات الفلسطينية إليها من 1.327 إلى 1.695 مليار دولار بين 2024 و2025، لكن الواردات منها ارتفعت أيضاً من 3.72 إلى 4.37 مليار دولار، ليتسع العجز الثنائي من 2.4 إلى نحو 2.68 مليار دولار.

الميزان التجاري السلعي الفلسطيني: 2024 مقابل 2025 (مليون دولار)

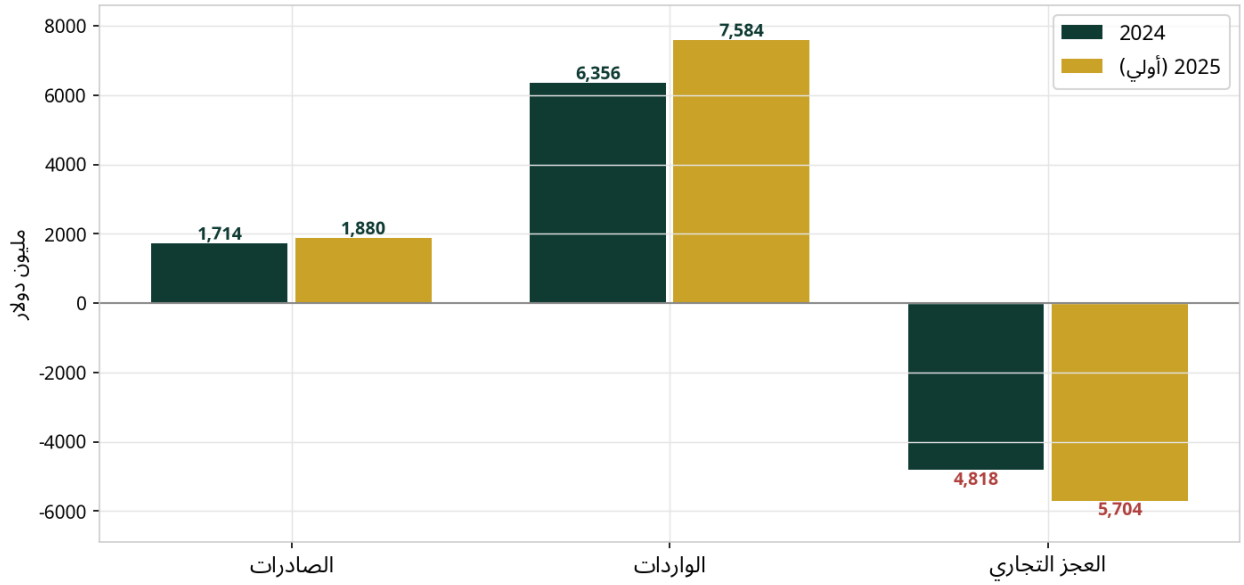

المصدر: بيانات التجارة الخارجية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما وردت في منصة MIH وتحليلات مستندة إليها

الميزان التجاري السلعي الفلسطيني: 2024 مقابل 2025

القراءة الهيكلية لهذه الأرقام تؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يعمل بنموذج «استهلاك مرتفع مقابل قاعدة إنتاجية محدودة»؛ فالنمو التصديري، على أهميته، لا يزال أصغر من أن يوازن فاتورة الواردات المتضخمة، وأي استراتيجية تجارية وطنية يجب أن تجمع بين توسيع الصادرات وإحلال منتجات محلية محل جزء من الواردات القابلة للإنتاج محلياً.

08

سادساً: المنتجات والاسواق ذات فرص تصديرية

بحسب بيانات مركز التجارة الدولية (ITC)، هناك فرص تصديرية للمنتجات الفلسطينية في الاسواق العالمية:

على مستوى المنتجات، تتصدر التمور قائمة الفرص الواعدة، مدفوعة بالسمعة العالمية لتمور المجهول الفلسطينية من أريحا والأغوار، يليها زيت الزيتون البكر الذي يحمل بعداً رمزياً وثقافياً يميّزه عن المنافسين، ثم حجر البناء الذي تشتهر به الخليل وبيت لحم، إضافة إلى منتجات واعدة أخرى كلحوم الحبش والتوابل والأعشاب. ويوضح الرسم التالي ترتيب هذه المنتجات من الأعلى إلى الأدنى من حيث إمكاناتها التصديرية:

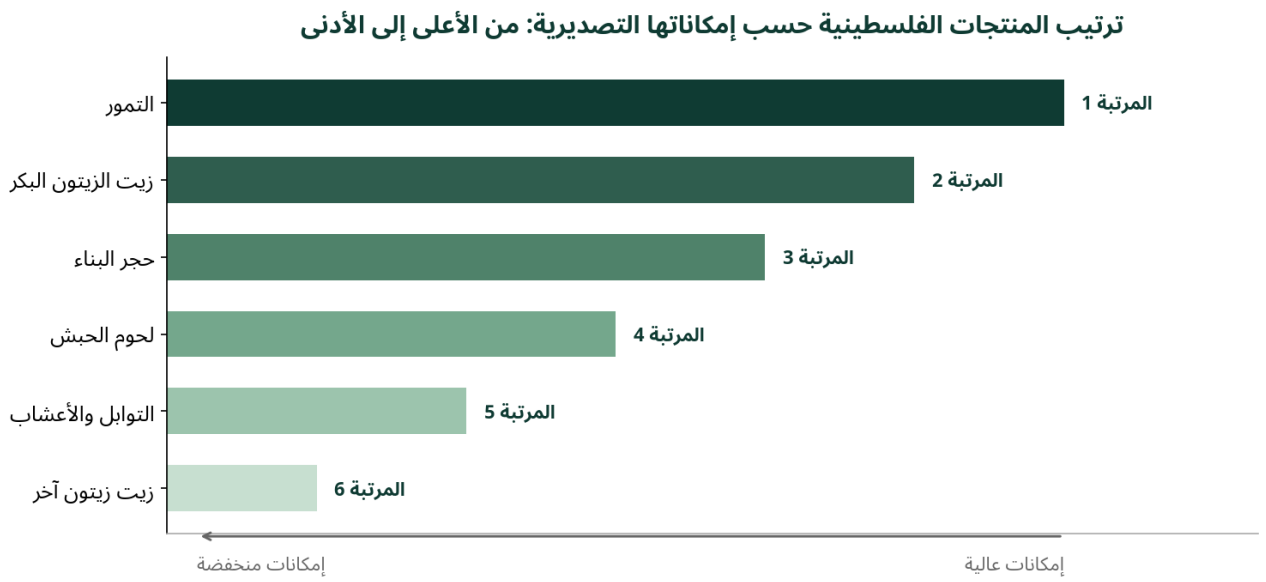

المصدر: مركز المعلومات التجارية (MIH) – بال تريد استنادا إلى خريطة الإمكانات التصديرية لمركز التجارة الدولية (ITC)

ترتيب المنتجات الفلسطينية حسب إمكاناتها التصديرية

أما على مستوى الأسواق، فتبرز السعودية كأكبر فرصة منفردة بحكم حجم سوقها وتنامي طلبها على الغذاء المستورد، فيما تمثل الولايات المتحدة الفجوة الأوسع نسبياً بين ما هو ممكن وما هو متحقق، إذ إن معظم إمكاناتها لا تزال غير مستغلة رغم وجود جالية عربية وفلسطينية كبيرة تشكل سوقاً طبيعية للمنتجات الفلسطينية. وتكتمل قائمة الأسواق الواعدة بتركيا والأردن والمملكة المتحدة وألمانيا.

وتكتسب هذه الفرص واقعية إضافية من عاملين مؤسسيين. الأول هو اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) التي تمنح المنتجات الفلسطينية نفاذاً معفى من الرسوم الجمركية إلى الأسواق الخليجية والعربية، في وقت يشهد فيه سوق الأغذية الخليجي إعادة تشكيل لسلاسل التوريد تفتح نافذة للموردين الجدد. والثاني هو اتفاقية استمرارية التجارة مع المملكة المتحدة التي تمنح زيت الزيتون الفلسطيني إعفاءً جمركياً كاملاً يشكل ميزة تنافسية حقيقية أمام المنافسين الخاضعين للتعرفة الاعتيادية.

08

سابعاً: الآفاق المستقبلية — سيناريوهات 2025-2027

يتوقع مركز المعلومات التجارية (MIH) استمرار النمو التصديري خلال الأعوام المقبلة وفق ثلاثة سيناريوهات. ففي السيناريو الأساسي، تنمو الصادرات من 1.884 مليار دولار في 2025 إلى 1.96 مليار في 2026 ثم 2.04 مليار دولار في 2027 — متجاوزة حاجز المليار دولار لأول مرة. وفي السيناريو المتفائل، الذي يفترض انفراجاً في الأوضاع وتسارعاً في النفاذ إلى الأسواق الجديدة، تصل الصادرات إلى 2.21 مليار دولار بحلول 2027. أما السيناريو المتحفظ، الذي يستبطن تجدد الصدمات الأمنية واللوجستية، فيبقيها عند نحو 1.9 مليار دولار.

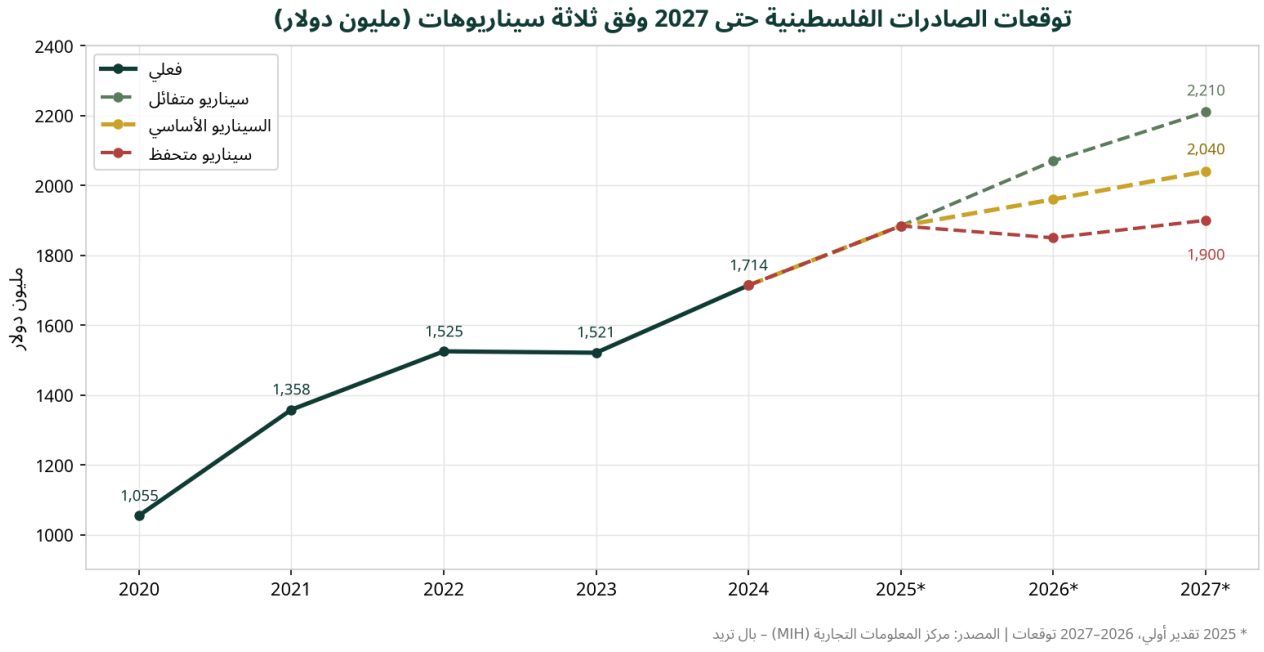

توقعات الصادرات الفلسطينية حتى 2027 وفق ثلاثة سيناريوهات

والفارق بين السيناريوهين الأعلى والأدنى — نحو 310 ملايين دولار سنوياً بحلول 2027 — يمثل عملياً «كلفة عدم اليقين» التي يدفعها الاقتصاد الفلسطيني، ويؤكد أن العوامل الحاسمة في تحديد المسار ليست تجارية صرفة بقدر ما هي سياسية وأمنية ولوجستية: انسيابية المعابر، واستقرار العلاقة التجارية مع إسرائيل، وقدرة المصدّرين على الوصول إلى الموانئ والأسواق الخارجية بكلفة تنافسية.

دلالة السيناريوهات: يوضح الفارق بين المسارات أن انسيابية المعابر والاستقرار اللوجستي والقدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية ستظل عوامل حاسمة في تحديد أداء الصادرات.

08

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات

القطاع التصديري الفلسطيني أثبت مرونة استثنائية وقدرة على النمو في أحلك الظروف، لكن استدامة هذا النمو وتحويله إلى رافعة تنموية حقيقية يتطلبان معالجة ثلاثة اختلالات هيكلية: التركز الجغرافي شبه الكامل في سوق واحدة، وانخفاض القيمة المضافة في السلة التصديرية، واتساع فجوة الميزان التجاري.

وبناءً على ذلك، يوصي التقرير بما يلي:

1. جعل تنويع الأسواق أولوية استراتيجية عليا

توجيه الجهد الترويجي والدبلوماسية التجارية نحو الأسواق التي أثبتت البيانات ديناميكيتها: السعودية (+22.4% نمواً)، والإمارات، وألمانيا، والولايات المتحدة التي تضم الفجوة النسبية الأكبر بين الإمكانات والواقع. ويوفر انفتاح السوق السعودية على الموردين الجدد، مع التعرفة الصفرية بموجب جافتا، نافذة زمنية ينبغي عدم تفويتها.

2. التركيز على المنتجات ذات الإمكانات المثبتة

بناء برامج تصدير قطاعية متكاملة مثل التمور وزيت الزيتون البكر وحجر البناء — وهي منتجات تملك فيها فلسطين ميزة نسبية موثقة وإمكانات تصديرية مؤكدة.

3. الارتقاء بالقيمة المضافة

الانتقال من تصدير المواد الخام وشبه المصنعة إلى منتجات معلّبة وموسومة بعلامات منشأ فلسطينية (قصة المنتج، التجارة العادلة، المنتجات العضوية)، بما يرفع هوامش الربح ويحصّن المنتجات من المنافسة السعرية.

4. معالجة الفجوة المعلوماتية واللوجستية للمصدّرين

تعميم استخدام أدوات الذكاء السوقي — كمنصة مركز المعلومات التجارية (MIH) بأدواتها ودراساتها السوقية وأداة تقييم الجاهزية التصديرية — على قاعدة أوسع من الشركات، وربطها ببرامج مواءمة مع مستوردين موثقين في الأسواق المستهدفة.

5. إدماج سياسة الصادرات في رؤية اقتصادية أشمل

فالنمو التصديري وحده لن يعالج عجزاً تجارياً يتجاوز 5.7 مليار دولار؛ إذ يلزم توازٍ بين دعم الصادرات وسياسات إحلال واردات انتقائية وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية المدمرة، خاصة في غزة التي تحتاج إعادة إعمار تتجاوز كلفتها 70 مليار دولار حسب تقديرات حديثة.

المصادر والمراجع

- مركز المعلومات التجارية (Market Intelligence Hub – MIH) — المنصة التابعة لمركز التجارة الفلسطيني (بال تريد).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) — التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2024 والنشرات الشهرية للتجارة الخارجية المرصودة.
- مركز التجارة الدولية (ITC) — خريطة الإمكانات التصديرية.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية UN Comtrade.

09 تحديات السوق الفلسطيني وإعادة الإعمار والحركة التجارية

نحو استعادة القدرة الاقتصادية وتعزيز صمود القطاع الخاص

مقدمة

يمر الاقتصاد الفلسطيني بمرحلة استثنائية تتسم بتداخل أزمات عميقة تمس مختلف مكونات النشاط الاقتصادي، بدءًا من الدمار واسع النطاق الذي أصاب قطاع غزة، مرورًا بالقيود الهيكلية التي تحد من حركة التجارة في الضفة الغربية، وصولًا إلى التحديات المرتبطة بالمعابر والربط اللوجستي مع الأسواق الخارجية. ولا يمكن النظر إلى هذه التحديات باعتبارها أزمات منفصلة، بل باعتبارها عوامل مترابطة تؤثر بصورة مباشرة على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استعادة الإنتاج، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص في التعافي الاقتصادي.

إن إعادة إعمار قطاع غزة هي عملية اقتصادية شاملة تتطلب إعادة تشغيل الأسواق، واستعادة سلاسل الإمداد، وتمكين الشركات، وخلق بيئة تسمح بعودة الإنتاج والتجارة. وفي المقابل، فإن تحسين بيئة التجارة في الضفة الغربية، وخاصة كفاءة المعابر وجسر الملك حسين (الكرامة)، يمثل شرطًا أساسيًا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالأسواق الإقليمية والدولية.

أولًا: تحديات السوق والتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في قطاع غزة

أدى الدمار واسع النطاق في قطاع غزة إلى واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية والإنسانية في المنطقة خلال العقود الأخيرة، حيث تجاوزت آثار الحرب تدمير المباني والبنية التحتية لتصل إلى تدمير جزء كبير من القاعدة الإنتاجية والاقتصادية للقطاع.

371,000+	22.7+	35.2	26.3	71.4
وحدة سكنية متضررة أو مدمرة	مليار دولار خسائر اقتصادية واجتماعية	مليار دولار أضرار مباشرة مقدرة	مليار دولار مطلوبة في المرحلة الأولى من التعافي	مليار دولار إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار

ووفقًا لـ التقييم السريع للأضرار والاحتياجات (RDNA 2026) الصادر عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد بلغت الاحتياجات الإجمالية للتعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة نحو 71.4 مليار دولار، منها 26.3 مليار دولار مطلوبة خلال المرحلة الأولى من التعافي. كما قُدرت الأضرار المباشرة بنحو 35.2 مليار دولار، والخسائر الاقتصادية والاجتماعية بأكثر من 22.7 مليار دولار. وأشار التقرير إلى تضرر أو تدمير أكثر من 371 ألف وحدة سكنية، وانكماش النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بصورة غير مسبوقة.

أولًا: تحديات السوق والتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في قطاع غزة

وقد انعكس هذا الدمار بصورة مباشرة على القطاع الخاص، حيث تعرضت آلاف المنشآت التجارية والصناعية والزراعية لأضرار كبيرة، مما أدى إلى توقف الإنتاج وتعطل سلاسل التوريد وانخفاض القدرة التشغيلية للشركات. وتشير تقديرات RDNA إلى أن قطاع التجارة والصناعة كان من أكثر القطاعات تضررًا، حيث يمثل نحو 18% من إجمالي الأضرار المباشرة، الأمر الذي يجعل إعادة تنشيط القطاع الخاص محورًا رئيسيًا في أي استراتيجية للتعافي الاقتصادي.

السيولة والتمويل

كما يعاني السوق في غزة من أزمة حادة في السيولة والتمويل، نتيجة تراجع الإيرادات، وتوقف الأنشطة التجارية، وتآكل رأس المال العامل للشركات. ويحتاج القطاع الخاص إلى أدوات تمويل وضمانات ائتمانية وبرامج دعم تمكنه من إعادة تشغيل منشآته، وليس فقط التعويض عن الأضرار.

تدفق مدخلات الإعمار والإنتاج

وتواجه عملية إعادة الإعمار تحديات متعددة، يأتي في مقدمتها ضمان تدفق مواد البناء، والمعدات، والآلات، والمواد الخام اللازمة لإعادة تشغيل الاقتصاد. فاستمرار القيود على دخول هذه المدخلات يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إعادة البناء وتأخير تنفيذ المشاريع، كما يزيد من حالة عدم اليقين أمام المستثمرين والشركات المحلية.

رأس المال البشري والمهارات

ومن جهة أخرى، أدى تضرر المؤسسات التعليمية والتدريبية وفقدان فرص العمل إلى أزمة في رأس المال البشري، مما يتطلب برامج لإعادة تأهيل العمالة وتطوير المهارات بما يتناسب مع احتياجات مرحلة إعادة الإعمار، خاصة في القطاعات الإنتاجية والخدمات اللوجستية والطاقة والزراعة.

الطاقة والمعدات الفنية

ويشكل قطاع الطاقة تحديًا مركزيًا أمام التعافي الاقتصادي، إذ إن ضعف توفر الكهرباء والوقود يؤثر بصورة مباشرة على تشغيل المصانع والمنشآت الإنتاجية، ويرفع تكلفة الإنتاج ويحد من القدرة التنافسية. كما أن نقص قطع الغيار والمعدات الفنية يمثل عائقًا أمام إعادة تشغيل خطوط الإنتاج.

وعليه، فإن نجاح إعادة إعمار غزة يتطلب الانتقال من مفهوم "إعادة البناء" إلى مفهوم "التعافي الاقتصادي"، بحيث يتم ربط مشاريع الإعمار بإعادة بناء القدرة الإنتاجية، ودعم الشركات، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص العمل.

ثانيًا: تحديات الحركة التجارية والمعابر وربط الاقتصاد الفلسطيني بالأسواق الخارجية

يعاني الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية من تحديات هيكلية مرتبطة بحرية الحركة التجارية وكفاءة منظومة المعابر، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة على قدرة الشركات الفلسطينية على الإنتاج والتصدير والمنافسة.

تمثل كفاءة الحركة التجارية وحرية انتقال البضائع والأفراد أحد المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي الفلسطيني، إلا أن الاقتصاد في الضفة الغربية يواجه تحديات هيكلية مستمرة نتيجة القيود المفروضة على الحركة والوصول، وتعدد الإجراءات المرتبطة بالمعابر، وما يترتب عليها من ارتفاع تكاليف التجارة وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

ورغم أن الضفة الغربية لم تتعرض للدمار المادي الذي شهده قطاع غزة، فإن استمرار القيود على الحركة والتجارة لا يزال يشكل أحد أبرز العوائق أمام النمو الاقتصادي والاستثمار. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن القيود المفروضة على الحركة والوصول ترفع تكاليف النقل والإنتاج والمعاملات التجارية، وتحد من اندماج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والدولية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الصادرات والاستثمار والقدرة التنافسية للقطاع الخاص.

جسر الملك حسين (الكرامة): بوابة استراتيجية وحلقة لوجستية معقدة

ويُعد جسر الملك حسين (الكرامة) المنفذ البري الوحيد الذي يربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي عبر المملكة الأردنية الهاشمية، ما يمنحه أهمية استراتيجية لحركة الأفراد والتجارة الفلسطينية، خصوصًا مع الأردن ودول الخليج العربي. إلا أن عمليات التصدير والاستيراد عبر الجسر تمر بسلسلة طويلة من الإجراءات الإدارية والأمنية، تشمل الحصول على الموافقات المسبقة، وإجراءات التخليص الجمركي، وعمليات الفحص الأمني، ونظام النقل من ظهر إلى ظهر (Back-to-Back)، إضافة إلى تعدد عمليات المناولة بين الشاحنات الفلسطينية والأردنية، وهو ما يؤدي إلى زيادة زمن التخليص وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن الشاحنات الأردنية قد تنتظر من ساعتين إلى أربع ساعات، وقد تمتد فترة الانتظار إلى يوم أو يومين قبل استلام الشحنات، في حين تستغرق الإجراءات التحضيرية الخاصة بالتخليص والتنسيق يومًا إلى يومين إضافيين قبل السماح بمرور البضائع.

Back-to-Back
نظام نقل يضيف مراحل مناولة متعددة

1-2
يوم إضافي لإجراءات التخليص والتنسيق

1-2
يوم قد تمتد إليه فترة الانتظار قبل استلام الشحنات

2-4
ساعات انتظار محتملة للشاحنات الأردنية

ثانيًا: تحديات الحركة التجارية والمعابر وربط الاقتصاد الفلسطيني بالأسواق الخارجية

ولا تقتصر التحديات على الجسر، بل تمتد إلى منظومة الحركة التجارية داخل الضفة الغربية، حيث تؤدي الحواجز والإغلاقات وإجبار الشاحنات الفلسطينية على استخدام طرق بديلة إلى زيادة مسافات النقل بصورة ملحوظة. وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أن بعض المسارات التجارية تشهد زيادة في مسافة النقل تصل إلى 40%، بينما ترتفع في مسارات أخرى بنسبة تتراوح بين 10% و32%، الأمر الذي يزيد استهلاك الوقود، ويرفع تكاليف التشغيل، ويخفض كفاءة أسطول النقل الفلسطيني، ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع على المنتج والمستهلك على حد سواء.

زمن أطول
للوصول والتسليم في الأسواق المستهدفة

تكلفة أعلى
في الوقود والتشغيل والمناولة

10%-32%
زيادة في المسافة على مسارات أخرى

40%
زيادة في مسافة النقل على بعض المسارات التجارية

كما تؤثر هذه القيود بصورة مباشرة على تنافسية الصادرات الفلسطينية، ولا سيما المنتجات الزراعية والغذائية سريعة التلف، نتيجة طول فترات الانتظار وتكرار عمليات التفتيش والمناولة، مما يزيد من مخاطر تلف البضائع وتأخير وصولها إلى الأسواق المستهدفة. كما تحد هذه الإجراءات من قدرة الشركات الفلسطينية على الالتزام بمواعيد التسليم والعقود التجارية، وتضعف قدرتها على التوسع في الأسواق الخارجية وجذب الاستثمارات.

وفي ضوء هذه التحديات، تؤكد الأدبيات الاقتصادية الصادرة عن البنك الدولي ومركز التجارة الفلسطيني (PalTrade) أن تحسين كفاءة المعابر، وتوسيع ساعات العمل، وتبسيط الإجراءات الجمركية، والتحول إلى الأنظمة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، وإلغاء أو تقليص عمليات النقل من ظهر إلى ظهر، من شأنه أن يخفض تكاليف التجارة، ويزيد من انسيابية حركة البضائع، ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني، بما ينعكس إيجابًا على الصادرات والنمو الاقتصادي

التحول إلى الأنظمة الإلكترونية

تبسيط الإجراءات الجمركية

توسيع ساعات عمل المعابر

تقليص النقل من ظهر إلى ظهر

خفض تعدد عمليات المناولة

تطوير البنية التحتية اللوجستية

مصادر الاستناد الواردة في النص: التقييم السريع للأضرار والاحتياجات (RDNA 2026)، وتقارير البنك الدولي، وأدبيات مركز التجارة الفلسطيني (PalTrade).

10 جدول الأنشطة والمعارض الدولية

يستعرض الجدول نطاق المشاركات الدولية التي وثقها ملف متابعة المعارض لعام 2025. ويشير عدد الشركات إلى مجموع المشاركات في كل فعالية، وقد تتكرر الشركة ذاتها في أكثر من معرض. ولضمان الاتساق، تعرض النتائج الكمية المجمعة على مستوى محفظة الفعاليات، بينما تلخص صفوف الجدول أبرز دلالة لكل مشاركة.

المعرض أو النشاط	السوق	القطاع	مشاركات الشركات	أبرز المخرجات أو الدلالة
Indus Food	الهند	الغذاء	5	استكشاف قنوات جديدة في سوق الأغذية الهندي وبناء علاقات أولية مع مشترين.
معرض بغداد	العراق	متنوع	9	التعريف بالمنتجات الفلسطينية واستكشاف السوق العراقية وتوسيع شبكة الاتصالات.
Gulfood	الإمارات	الغذاء	14	أوسع مشاركة غذائية خلال العام، مع نتائج تجارية بارزة أفادت بها الشركات.
Anuga Brazil	البرازيل	الغذاء	5	اختبار سوق أمريكا اللاتينية وبناء فرص متابعة للمنتجات الغذائية.
Beauty Istanbul	تركيا	التجميل والعناية	5	تعزيز حضور مستحضرات التجميل والعناية الفلسطينية في السوق التركية.
Anuga Germany	ألمانيا	الغذاء	8	التواصل مع مشترين دوليين وتوليد طلبات وفرص تجارية في قطاع الغذاء.
GITEX / Expand North Star	الإمارات	التكنولوجيا	10	ترويج شركات التكنولوجيا الفلسطينية وبناء روابط مع مستثمرين وشركاء محتملين.
Global Food Week UAE	الإمارات	الغذاء	12	توسيع الحضور في سوق الخليج وإجراء لقاءات مع موزعين ومستوردين.
SIAL InterFOOD	إندونيسيا	الغذاء	8	نتائج تجارية بارزة وحصول الجناح الفلسطيني على تقدير لتصميمه.
Halal Expo	تركيا	الغذاء والتجميل	8	الترويج للمنتجات الفلسطينية في سوق الحلال وبناء فرص متابعة.
معرض دمشق الدولي	سوريا	متنوع	5	خمس مشاركات، و480 زائراً، و48 اجتماعاً ثنائياً، وعميلان جادان، وطلبات مؤكدة بقيمة 310 آلاف دولار.
معرض الصناعات التقليدية - الجزائر	الجزائر	الصناعات التقليدية والحرف	5	إبراز منتجات الجلود والمجوهرات والتصميم والحرف الفلسطينية أمام 120 زائراً.
المجموع	**أسواق متعددة**	**قطاعات متعددة**	**94**	**12 فعالية دولية موثقة خلال عام 2025.**

13,236
زائراً للأجنحة الفلسطينية

1,488
اجتماعاً ثنائياً

650
عميلاً جاداً

12
فعاليات دولية

94
مشاركة لشركات

11.37 مليون
دولار طلبات مؤكدة

44.024 مليون
دولار فرص متوقعة

أسواق متعددة
غذاء، تكنولوجيا، تجميل وقطاعات أخرى

المصدر: ملف متابعة المعارض لعام 2025. تعتمد الأرقام المجمعة على الملخص المعتمد للنتائج التي أفادت بها الشركات في المتابعة اللاحقة، وتمثل «مشاركات الشركات» عدد مرات المشاركة لا عدد الشركات الفريدة.

11 العضوية والتواصل مع القطاع الخاص

واصلت بال تريد خلال عام 2025 تطوير قاعدة العضوية وتعزيز قنوات التواصل مع الشركات. وبلغ عدد الأعضاء المسجلين في سجل العضوية التشغيلي حتى نهاية العام 184 عضواً، منهم 149 في الضفة الغربية و35 في قطاع غزة، فيما انضم 15 عضواً جديداً من قطاعات اقتصادية مختلفة.

واستمر إعفاء أعضاء قطاع غزة من رسوم العضوية للسنة الثالثة على التوالي، مراعاة للظروف الاستثنائية التي يواجهها القطاع الخاص. وبلغ عدد الأعضاء المسددين في الضفة الغربية 103 أعضاء، وسجلت الدائرة 27 عضواً غير مسدد، و9 أعضاء امتنعوا عن السداد أو لم يتجاوبوا مع المتابعة، إلى جانب 10 حالات زوال عضوية وفق الأنظمة المعمول بها.

184	15	103	35
إجمالي الأعضاء في سجل العضوية التشغيلي	عضواً جديداً خلال 2025	أعضاء مسددون في الضفة الغربية	عضواً في غزة معفيون من الرسوم

وعممت بال تريد 19 خدمة ونشاطاً وفرصة عبر البريد الإلكتروني والواتساب والاتصالات المباشرة وصفحات التواصل والموقع الإلكتروني. وشملت تسع دعوات للمعارض، وثلاث دعوات لورش العمل، وثلاثة برامج تدريبية، وثلاثة استبيانات ومشاورات، إضافة إلى خصم على رسوم العضوية السنوية.

كما استفادت الشركات من برامج بناء القدرات ضمن EU4Trade: شاركت 23 شركة في تدريب إدارة وضمان الجودة، و36 شركة في تدريب إدارة المخاطر، و68 مشاركاً في تدريب المصدرين الجدد إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ووقعت 14 عقداً للدعم الفني شملت تطوير المنتجات، والجاهزية التصديرية، والشهادات، وتحسين القدرات التشغيلية والتسويقية.

وعقد المركز اجتماع الهيئة العامة السنوي في 29 تشرين الثاني 2025 بمشاركة أكثر من 90 عضواً من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتضمن الاجتماع استعراض إنجازات العام والخطط المستقبلية، والترحيب بالأعضاء الجدد، والتشاور حول أولويات القطاع الخاص واحتياجاته التصديرية.

وأظهرت مشاورات الأعضاء حاجة مستمرة إلى معلومات سوقية محدثة، وإرشاد أفضل للمشاركة في المعارض، وتشبيك مع مزودي الخدمات اللوجستية، ودعم تطوير المنتجات والتعبئة والتغليف، وبرامج متخصصة للشركات الناشئة في التصدير.

تعتمد بيانات هذا القسم على سجل العضوية التشغيلي حتى 31 كانون الأول 2025. وتدرج القوائم المالية المدققة في الملحق كما أصدرها المدقق دون تعديل.

قصص النجاح والأثر

12

يظهر أثر بال تريد في قدرة الأنشطة على الانتقال من المشاركة والتدريب إلى نتائج تجارية وخطط تطوير قابلة للتنفيذ. وتعرض الأمثلة التالية أبرز قصص الأثر المؤسسية الموثقة خلال عام 2025.

من المعارض إلى نتائج تجارية

سجل معرض Gulfood طلبات مؤكدة وفرصاً متوقعة بقيمة إجمالية بلغت 19.81 مليون دولار، فيما بلغت القيمة الإجمالية في SIAL InterFOOD نحو 6.43 مليون دولار، وفي Anuga Germany نحو 5.2 مليون دولار.

تبين هذه النتائج أن التحضير والمتابعة يمكن أن يحولا الجناح الوطني إلى منصة عملية لتوليد الطلبات وبناء شبكات العملاء.

الدعم الفني: من التشخيص إلى التنفيذ

وقعت 14 شركة صغيرة ومتوسطة عقود دعم فني ضمن EU4Trade في مجالات تطوير المنتجات، والشهادات، والجاهزية التصديرية، والقدرات التشغيلية والتسويقية.

ربط المسار بين التشخيص، وخطة العمل، وتقاسم التكلفة، والدعم المتخصص، بدلاً من تقديم تدريب عام منفصل عن احتياجات الشركة.

وصول شامل عبر PROSPER

شارك 386 مستفيداً في سبع ورش، وشكلت النساء نحو 84% من المشاركين، كما شارك 14 شخصاً من ذوي الإعاقة.

أثبت الجمع بين الترويج الرقمي والتواصل المباشر عبر غرف التجارة فعاليته في تحويل الاهتمام إلى تسجيل وحضور فعلي.

غزة: بيانات تقود تصميم التدخل

نفذ مكتب غزة استبانة للأضرار والاحتياجات، وحدث قاعدة بيانات الشركات، وأعد توصيات ومقترحات للتعافي وإعادة التشغيل.

وفرت هذه الجهود أساساً عملياً لتوجيه الحوار مع الشركاء نحو احتياجات القطاع الخاص الفعلية، وربطها بتدخلات قابلة للتمويل.

تمييز النتائج: تشير "الطلبات المؤكدة" إلى طلبات أفادت الشركات بإبرامها، بينما تمثل "الفرص المتوقعة" مسارات تجارية قيد المتابعة ولا تعامل كمبيعات متحققة.

13 المشاريع والشراكات الاستراتيجية

شهد عام 2025 توسعاً في محفظة مشاريع بال تريد وتنوعاً أكبر في مجالات العمل، من ترويج الصادرات والمعلومات السوقية إلى الشمول الاقتصادي والتعافي الإنتاجي. ويعكس هذا التوسع تنامي ثقة الشركاء والمانحين بقدرة المؤسسة على إدارة تدخلات متعددة ضمن أطر حوكمة وامتثال واضحة.

تصدر EU4Trade محفظة العام من حيث نطاق الأنشطة، إذ جمع بين بناء القدرة المؤسسية عبر مركز المعلومات التجارية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الأسواق. وركز PROSPER في 2025 على الوصول والاستقطاب للفئات المستهدفة، فيما حصل برنامج دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية على الموافقة في نهاية العام تمهيداً للتنفيذ في 2026.

وعززت الشراكة مع PUM Netherlands العمل الفني المرتبط بمسار مركز روتردام اللوجستي، بينما أضافت مذكرة التفاهم مع غرفة الرياض بعداً إقليمياً جديداً لتطوير الروابط التجارية مع المملكة العربية السعودية.

EU4Trade

مركز المعلومات التجارية، الدعم الفني، التدريب، المعارض، ومسار روتردام.

PROSPER

إطلاق التقديم والوصول إلى النساء والشباب والمشاريع الصغيرة في القطاعات المستهدفة.

التعافي الاقتصادي

موافقة وتحضير في نهاية 2025، وتنفيذ مخطط خلال 2026 في غزة والضفة والقدس.

الشراكات الإقليمية

دعم فني لمسار روتردام وإطار تعاون تجاري مع غرفة الرياض.

14 المشاريع الممولة والشراكات الرئيسية

يعرض الجدول أبرز المشاريع الممولة التي أدارتها بال تريد أو نفذت مكوناتها خلال عام 2025، مع بيان قيمة كل مشروع متى كانت معتمدة للنشر، وملخص موجز لغرضه ونطاقه.

الجهة الممولة	اسم المشروع	قيمة المشروع	المدة	وصف المشروع
الاتحاد الأوروبي	EU4Trade	3 ملايين يورو	ثلاث سنوات (2024-2027)	تعزيز تنافسية الشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة من خلال مركز المعلومات التجارية، والدعم الفني، وبناء القدرات، وتطوير الأسواق ومسار روتردام اللوجستي.
حكومة كندا عبر Cowater International	PROSPER	1 مليون دولار كندي	ضمن البرنامج 2025-2030	تمكين النساء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تطوير أعمال أكثر استدامة، وتحسين الجاهزية الفنية والوصول إلى الأسواق.
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية	650,000 دولار أمريكي	12 شهراً	دعم تعافي المنشآت والمشاريع الإنتاجية وتعزيز قدرتها على استئناف العمل في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، من خلال منح نقدية وعينية وفق آليات الاختيار المعتمدة.
أوكسفام / الوكالة السويدية للتنمية الدولية	All4Fair	60,002 دولار أمريكي إضافات مسجلة خلال 2025	2020-2025	دعم النساء والشباب وصغار المنتجين من خلال تطوير المنتجات، والوصول إلى الأسواق، والشحنات التجريبية، والمناصرة لتحسين بيئة الأعمال.
مشروع تصدير	دعم ترويج الصادرات	109,000 دولار أمريكي إضافات مسجلة خلال 2025	نشاط خلال 2025	دعم مشاركة الشركات الفلسطينية في أنشطة ترويج الصادرات والمعارض الدولية، وتعزيز الوصول إلى المشترين والأسواق المستهدفة.

ملاحظة: تمثل القيم المدرجة لمشروعي All4Fair وتصدير الإضافات التمويلية المسجلة خلال عام 2025 وفق القوائم المالية المدققة، ولا تمثل بالضرورة القيمة الإجمالية للاتفاقيتين.

شراكات استراتيجية غير تمويلية

PUM Netherlands

دعم استشاري لتطوير نموذج مركز روتردام اللوجستي ومساره القانوني والتشغيلي.

غرفة الرياض

إطار تعاون لتبادل المعلومات واللقاءات الثنائية والوفود والأنشطة التجارية المشتركة.

تظهر القوائم المالية المدققة أيضاً أرصدة أو حركات مرتبطة بجهات ومشاريع أخرى، وترد كما أصدرها المدقق في الملحق المالي دون إعادة تصنيف داخل التقرير السردي.

مشروع EU4Trade

15

انتقل مشروع EU4Trade خلال عام 2025 من مرحلة التأسيس إلى تنفيذ مكونات متكاملة تجمع بين تطوير قدرات بال تريد المؤسسية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الأسواق.

الحوكمة وإدارة المشروع

اعتمد الاتحاد الأوروبي تقرير الانطلاق في 13 كانون الثاني، وعقدت أربع اجتماعات للجنة التوجيهية خلال العام. ونظمت بال تريد فعالية إطلاق المشروع في رام الله بتاريخ 26 شباط، بحضور ممثل الاتحاد الأوروبي ووزراء وشركاء وطنيين. كما اعتمدت خطة العمل، وقدم التقرير المرحلي الأول، ونفذت متطلبات التدقيق والمتابعة، واستقبلت بعثة مراجعة ROM، وحدث الإطار المنطقي واعتمد في منصة OPSYS.

مركز المعلومات التجارية

أنجزت دراسة الاحتياجات ونموذج الخدمات المبني على سبعة تجمعات خدمية. وتقدمت أعمال تصميم وتجهيز المساحة المادية من خلال التصاميم والمواصفات والعطاءات وأعمال التجهيز. وعلى المستوى الرقمي، أعيد طرح عطاء المنصة، ثم تقرر تطوير المرحلة الأولى داخلياً بعد تجاوز العروض للميزانية المتاحة، واكتملت نسخة Beta / Phase 1 في كانون الأول.

وبذلك أنهى المشروع عام 2025 بقاعدة تشغيلية أولية للمركز، على أن يستكمل تفعيل الخدمات والاشتراكات والأدوات التحليلية خلال عام 2026.

الدعم الفني للشركات

اعتمدت معايير اختيار الشركات والقطاعات ذات الأولوية، وفتح باب التقديم وأغلقت الدعوة بعد استلام الطلبات. وأرسلت 11 رسالة قبول أولية، ثم اعتمدت ثلاث شركات إضافية، ليصل العدد إلى 14 شركة. كما أعدت عقود الدعم الفني والتحليلات الأساسية وترتيبات تقاسم التكلفة، وبدأت الشركات الأولى باستكمال متطلبات التنفيذ في نهاية العام.

التدريب وبناء القدرات

شارك 23 شركة في تدريب إدارة وضمان الجودة، و36 شركة في تدريب إدارة المخاطر والتخفيف منها، و68 مشاركاً في تدريب المصدرين الجدد إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. واستهدفت التدريبات ربط المعرفة بمتطلبات السوق والجاهزية العملية للتصدير.

المعارض وتطوير الأسواق

دعم المشروع مشاركة الشركات الفلسطينية في GITEX / Expand North Star في دبي وSIAL InterFOOD في جاكرتا، بما شمل تصميم الأجنحة والترويج والتقييمات القبلية والبعدية والمتابعة. وحصل الجناح الفلسطيني في جاكرتا على تقدير لتصميمه. وفي كانون الأول، اعتمدت اللجنة التوجيهية المشاركة في Qatar Web Summit 2026 وبدأت التحضيرات، دون اعتبارها نشاطاً منفذاً في 2025.

مسار مركز روتردام اللوجستي

وقعت الشراكة مع PUM Netherlands، وأعدت خطة العمل، وجرى التواصل مع مزودي الخدمات اللوجستية ودراسة الجوانب القانونية والضريبية والتجارية لنموذج التشغيل في هولندا. كما تقدمت المباحثات مع شركة لوجستية هولندية كشريك لوجستي محتمل، وبدأت الأعمال التحضيرية للتسجيل القانوني. ولم يكن المركز قد دخل التشغيل التجاري خلال 2025.

حوكمة منتظمة

أربع لجان توجيهية وتقارير ومراجعة خارجية وإطار منطقي محدث.

خدمات وشركات

مرحلة رقمية أولى للمركز و14 شركة في مسار الدعم الفني وثلاثة تدريبات.

أسواق وربط لوجستي

معرضان منفذان وتحضير قطر 2026 وتطوير نموذج روتردام دون تشغيله بعد.

مسار تطوير مركز روتردام خلال 2025

01

شراكة فنية

تقديم طلب الشراكة إلى PUM Netherlands في آذار وتوقيع الاتفاقية في أيار.

02

خطة ونموذج عمل

إعداد خطة العمل ودراسة الجوانب القانونية والضريبية والتجارية لنموذج التشغيل.

03

مزودون لوجستيون

التواصل مع مزودي الخدمات واختيار أربعة مزودين للقائمة المختصرة، وتطوير الحوار مع شركة لوجستية هولندية.

04

تحضير قانوني

إجراء دراسة للسوق الهولندية، والتحضير لاختيار مكتب قانوني وأعمال تأسيس الكيان.

الحالة عند نهاية 2025

ظل المسار في مرحلة التطوير والتحضير المؤسسي والقانوني واللوجستي، ولم يبدأ التشغيل التجاري للمركز خلال العام.

الخطوة اللاحقة

استكمال التأسيس وترجمة النموذج إلى خدمات تشغيلية بعد استيفاء المتطلبات القانونية والتجارية.

القيمة التشغيلية المستهدفة بعد استكمال التأسيس

تجميع الخدمات
إطار أوضح للإجراءات والدعم اللوجستي.

تخزين وتوزيع
خيارات عملية للمناولة والتوزيع في أوروبا.

متابعة المشترين
خدمة الفرص التجارية بصورة أقرب إلى السوق.

مشروع PROSPER

16

نفذت بال تريد خلال كانون الأول 2025 مرحلة الوصول والاستقطاب ضمن مشروع PROSPER، بالشراكة مع Cowater International ووزارة الاقتصاد الوطني، وبتمويل من حكومة كندا. وركزت هذه المرحلة على التعريف بالمشروع، وشرح معايير الأهلية وآلية التقديم، والوصول إلى النساء والشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأعمال الزراعية والقطاعات الخضراء ذات الصلة.

نفذت سبع ورش في غرف التجارة بمحافظات رام الله، وبيت لحم، وطولكرم، وجنين، ونابلس، وقلقيلية، والخليل خلال الفترة من 10 إلى 18 كانون الأول. واعتمدت الحملة على مزيج من الإعلان الرقمي والتواصل المباشر وقواعد البيانات والاتصالات الهاتفية.

وصلت حملة فيسبوك إلى 39,370 مستخدماً وحققت 83,639 مشاهدة. كما جرى التواصل عبر الواتساب والبريد الإلكتروني مع أكثر من 973 جهة اتصال، وأسفرت الحملة عن 559 تسجيلاً عبر المنصة وحضور 386 مشاركاً، بنسبة حضور بلغت 69%.

شكلت النساء نحو 84% من المشاركين، وبلغت نسبة المشاركين بعمر 30 عاماً فأكثر نحو 79%، وشارك 14 شخصاً من ذوي الإعاقة. وأظهرت الأسئلة اهتماماً واضحاً بالأهلية، وآلية الاختيار، ونوع الدعم، وخطط الأعمال، والتسويق، والوصول إلى الأسواق.

نطاق الإنجاز في 2025: اقتصر العمل على الوصول والاستقطاب وإطلاق التقديم وتوضيح مسار الدعم. أما التقييم الفني والتدريب والدعم اللاحق فتقع ضمن المراحل التالية للمشروع.

7	559	386	69%
ورش في محافظات الضفة الغربية	تسجيلاً عبر المنصة	مشاركاً في الورش	نسبة الحضور من المسجلين

17 برنامج دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية

بالشراكة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

حصلت بال تريد في نهاية عام 2025 على الموافقة على برنامج لدعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية، يستهدف المنشآت والمشاريع الإنتاجية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. وتركز مساهمة عام 2025 على استكمال الموافقة والتحضير؛ أما التنفيذ والنتائج فتندرج ضمن عام 2026.

صمم البرنامج لمدة 12 شهراً، ويستهدف قطاعات الصناعات الغذائية، والخياطة والنسيج، والزراعة، والصناعات الإنشائية، وتكنولوجيا المعلومات، والمشاريع الإنتاجية النسوية. ويتضمن التصميم تقديم منح نقدية وعينية ترتبط باحتياجات إعادة التشغيل وتحسين الإنتاجية.

12 شهراً	40	20	1
المدة المخططة للتنفيذ	منشأة أو مشروعاً مستهدفاً في غزة	منشأة أو مشروعاً مستهدفاً في الضفة الغربية	مؤسسة مستهدفة في القدس

وتشمل الآلية المخططة الإعلان والتقديم الإلكتروني، ومراجعة الطلبات والتحقق من الجدية والاحتياج، ثم اختيار المستفيدين وفق القطاعات والنطاق الجغرافي المعتمد. ويقدم الدعم بعد ذلك من خلال حزم نقدية وعينية مرتبطة بخطط التعافي والإنتاجية.

2025: الموافقة والتحضير

اعتماد البرنامج وتجهيز آلية الإعلان والتقديم والاختيار.

2026: التحقق والاختيار

مراجعة الطلبات والتحقق من الاحتياج والجاهزية ضمن القطاعات المحددة.

2026: الدعم والمتابعة

تنفيذ الحزم المعتمدة ومتابعة أثرها على إعادة التشغيل والإنتاجية.

18 قطاع غزة: احتياجات القطاع الخاص واستجابة بال تريد

استمرت خلال عام 2025 التداعيات الإنسانية والاقتصادية الكارثية للحرب على قطاع غزة، وانعكست مباشرة على المنشآت الاقتصادية وسلاسل التوريد وحركة التجارة. فقد تعرضت منشآت كثيرة لأضرار كلية أو جزئية، وتوقفت أنشطة إنتاجية وتجارية نتيجة الدمار الواسع، وانقطاع الكهرباء والاتصالات، ونقص الوقود والمواد الخام، والقيود على حركة البضائع والأفراد.

واصل مكتب بال تريد في غزة أداء دوره ضمن الإمكانات المتاحة، من خلال الحفاظ على التواصل مع الأعضاء والشركات، ورصد الاحتياجات العاجلة، وتحديث قاعدة البيانات، والمساهمة في إعداد تدخلات للتعافي الاقتصادي وإعادة التشغيل بالتنسيق مع الإدارة العامة والشركاء.

ونفذ المكتب استبانة لحصر الأضرار والاحتياجات في القطاعات الإنتاجية والخدمية والتجارية. وأسهمت النتائج في بناء قاعدة معلومات عملية حول واقع القطاع الخاص، ودعمت إعداد توصيات ومقترحات مشاريع تستند إلى احتياجات الشركات الفعلية.

تركزت الاحتياجات في إعادة تأهيل المنشآت، وتوفير المواد الخام ومدخلات الإنتاج والطاقة والوقود، وتأمين السيولة ورأس المال التشغيلي، وإصلاح المعدات وخطوط الإنتاج، وإعادة فتح المعابر بصورة منتظمة، وتسهيل الاستيراد والتصدير، واستعادة سلاسل التوريد والأسواق.

كما أعد المكتب رزمة مقترحات لدعم قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والتجارة، وساهم في تطوير البرنامج الممول من الصندوق العربي، وأعد بالتعاون مع أوكسفام مقترحاً لدراسة أولويات إعادة إعمار الاقتصاد المحلي وآليات دعم القطاع الخاص.

وتؤكد تجربة العام أن التعافي الاقتصادي في غزة يتطلب الانتقال التدريجي من الاستجابة الإنسانية إلى تدخلات تعيد تشغيل المنشآت، وتستعيد فرص العمل وسلاسل التوريد، وتربط التمويل بالدعم الفني والتخطيط القائم على البيانات.

الشراكات والتعاون الاستراتيجي

19

توقيع مذكرة التفاهم بين بال تريد وغرفة الرياض - 25 تشرين الثاني 2025.

واصلت بال تريد خلال عام 2025 توسيع شراكاتها المحلية والإقليمية والدولية، بما يدعم فتح قنوات جديدة أمام الشركات الفلسطينية ويعزز الوصول إلى المعلومات والأسواق والشركاء التجاريين.

وفي 25 تشرين الثاني، وقعت بال تريد وغرفة الرياض مذكرة تفاهم لتعزيز العلاقات التجارية والصناعية الفلسطينية–السعودية، وتوسيع التجارة والصادرات، ودعم مجتمعي الأعمال في البلدين. وتغطي المذكرة تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية، وتسهيل اللقاءات الثنائية، وتنظيم الندوات والمعارض والوفود التجارية، والترويج للمنتجات والخدمات.

تحضير مؤسسي

إجراء أعمال تمهيدية لدراسة حضور تمثيلي لبال تريد في الرياض، دون إنشاء المكتب خلال 2025.

منصة تشبيك واسعة

مشاركة بال تريد في لقاء ضم أكثر من 4,000 ممثل عن الحكومة والقطاع الخاص والبعثات الدبلوماسية.

توقيع رسمي

إطار تعاون مؤسسي مع غرفة الرياض في تشرين الثاني 2025.

ويمثل تنفيذ المذكرة مساراً لاحقاً يتطلب تحويل الإطار العام إلى أنشطة محددة مع مجتمع الأعمال السعودي. ولهذا أدرجت المتابعة العملية للاتفاقية ضمن أولويات عام 2026، بما يشمل اللقاءات الثنائية والوفود والترويج الموجه للسوق السعودي.

20 الحوكمة والتنظيم المؤسسي

تستند حوكمة مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد إلى الفصل الواضح بين دور مجلس الإدارة في التوجيه والرقابة الاستراتيجية، ودور الإدارة التنفيذية في إدارة العمليات وتنفيذ البرامج. وخلال عام 2025، واصل المركز تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة، وحوكمة المشاريع الممولة، والالتزام بإجراءات التدقيق والمشتريات والتقارير المؤسسية.

7
اجتماعات مؤسسية رئيسية خلال العام

12
عضواً في مجلس الإدارة يمثلون خبرات متنوعة

2
سيدتان في مجلس الإدارة، بنسبة 16.7%

4
اجتماعات للجنة توجيه مشروع EU4Trade

نشاط الحوكمة خلال عام 2025

ست جلسات لمجلس الإدارة واجتماع الهيئة العامة السنوي

حافظ مجلس الإدارة على وتيرة متابعة منتظمة خلال العام، بما دعم التوجيه الاستراتيجي والمساءلة أمام الأعضاء. وامتدت اجتماعات المجلس عبر شباط ونيسان وتموز وتشرين الثاني وكانون الأول، فيما عقد اجتماع الهيئة العامة في 29 تشرين الثاني 2025 بمشاركة أكثر من 90 عضواً.

أبرز محاور المتابعة

- الأداء المؤسسي والخطط
- المشاريع والتمويل
- العضوية واحتياجات القطاع الخاص
- الموازنات والرقابة

يعكس انتظام الاجتماعات استمرار الدور الرقابي والتوجيهي لمجلس الإدارة، مع بقاء مسؤولية إدارة العمليات اليومية وتنفيذ البرامج لدى الإدارة التنفيذية.

الهيكل المؤسسي

مبدأ الفصل بين الأدوار: يتولى مجلس الإدارة التوجيه والرقابة واعتماد التوجهات، فيما تتولى الإدارة التنفيذية إدارة العمليات وتنفيذ الخطط والبرامج ورفع التقارير الدورية.

الإشراف الاستراتيجي والمساءلة أمام الأعضاء

تابع مجلس الإدارة التوجهات المؤسسية ومحفظة المشاريع والموازنة والخطط السنوية، فيما استعرض اجتماع الهيئة العامة إنجازات عام 2025 والخطط المقبلة وعزز التشاور مع الأعضاء.

حوكمة المشاريع والمانحين

عزز مشروع EU4Trade آليات المتابعة من خلال أربع جلسات للجنة التوجيه، والتقارير الدورية، والمراجعة الخارجية، وتحديث إطار النتائج واعتماده.

الشفافية والامتثال

حصلت القوائم المالية على رأي تدقيق غير متحفظ، ونفذ المركز 26 عملية عطاء؛ 57.69% منها طلبات عروض أسعار و42.31% طلبات تقديم مقترحات.

المشتريات والدعم التشغيلي

21

دعمت دائرة المشتريات تنفيذ المشاريع والأنشطة خلال عام 2025 في ظل تعدد الجهات الممولة وتنوع المتطلبات الفنية واللوجستية. وطرحت الدائرة 26 عطاءً، مقارنة بـ56 عطاءً في عام 2024، مع تحول واضح نحو تعاقدات أكثر تخصصاً وارتباطاً بتجهيز مركز المعلومات التجارية والمعارض والخدمات الاستشارية.

بلغت القيمة التقديرية للتعاقدات نحو 340 ألف دولار، خُصص نحو ثلثها لتجهيز مركز المعلومات التجارية. وتوزعت إجراءات الشراء بين طلبات عروض الأسعار بنسبة 57.69% وطلبات تقديم المقترحات بنسبة 42.31%.

26	57.69%	42.31%	340 ألف دولار
عطاءً خلال عام 2025	طلبات عروض أسعار	طلبات تقديم مقترحات	قيمة تقديرية للتعاقدات

ومن حيث المجالات، شكلت المعارض 50% من العطاءات، والاستشارات والخدمات 34.64%، والخدمات اللوجستية 7.68%، والعطاءات الخاصة بالمركز 7.68%. وشملت المشتريات أيضاً المعدات والاحتياجات المرتبطة بالمشاريع.

وأبرزت تجربة العام أهمية إعداد خطط مشتريات ربع سنوية، وتحديد مسؤوليات لجان التقييم، واختيار أعضاء يمتلكون الخبرة الفنية والمالية اللازمة، وتحديد مدد واضحة لتحليل العروض. كما أكدت ضرورة التعامل المبكر مع حجوزات السفر والفنادق بسبب سرعة تغير الأسعار.

تخطيط مسبق

ربط خطط المشتريات بخطط الأنشطة والمعارض قبل موعد التنفيذ بوقت كافٍ.

تقييم أكثر كفاءة

تحديد المسؤوليات والخبرات المطلوبة وتسريع التحليل ضمن إطار شفاف.

تقليل المخاطر التشغيلية

التعامل المبكر مع السفر والفنادق وتحديث الأسعار عند الضرورة.

التحديات والدروس المستفادة

22

واجهت بال تريد خلال عام 2025 تحديات سياسية واقتصادية ولوجستية متداخلة. وكان استمرار الحرب على قطاع غزة الأكثر تأثيراً، لما ترتب عليه من دمار للمنشآت والبنية التحتية، وتعطل الإنتاج والتجارة، وصعوبة الوصول إلى الشركات والبيانات.

كما استمرت القيود المرتبطة بالمعابر والشحن والتأشيرات وتكاليف السفر والمعارض في الحد من قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق. وأظهرت التجربة أن المشاركة الناجحة تحتاج إلى معلومات سوقية وتحضير مبكر واستهداف للمشترين ومتابعة بعدية، لا إلى حجز مساحة عرض فقط.

وأكد تنفيذ EU4Trade أهمية الحوكمة الواضحة والتوثيق المنتظم والتنسيق المستمر مع الشركاء، كما أبرز تطوير مركز المعلومات التجارية ضرورة بناء قواعد بيانات موثوقة وتحويلها إلى خدمات عملية يمكن للشركات استخدامها في اتخاذ القرار.

وفي PROSPER، أثبت الدمج بين الإعلان الرقمي والتواصل المباشر عبر غرف التجارة فعاليته في تحويل الاهتمام إلى تسجيل وحضور. كما كشفت الأسئلة المتكررة عن الحاجة إلى رسائل مبسطة ومتكررة حول الأهلية وآلية الاختيار ونوع الدعم.

وتتمثل الخلاصة في أن خدمات التصدير الأكثر فاعلية هي التي تدمج المعلومات السوقية والتدريب والدعم الفني والتشبيك والمتابعة ضمن مسار واحد. أما في حالات الأزمات، فتحتاج المؤسسة إلى الجمع بين المناصرة وجمع البيانات وتصميم تدخلات التعافي.

البيانات أولاً

تحديد السوق وتصميم الخدمة يجب أن يستندا إلى معلومات دقيقة ومحدثة.

المتابعة بعد النشاط

الاجتماعات والفرص لا تتحول إلى نتائج من دون متابعة منظمة ومستمرة.

المرونة في الأزمات

تجربة غزة أكدت أهمية التواصل والبيانات وتصميم تدخلات قابلة للتنفيذ والتمويل.

التوجهات والأولويات لعام 2026

23

تستند أولويات عام 2026 إلى ما تحقق في 2025 وإلى الفجوات التي ظهرت خلال التنفيذ. وتركز بال تريد على تحويل الأعمال التحضيرية والمنصات والشراكات إلى خدمات ونتائج تشغيلية قابلة للقياس.

تفعيل مركز المعلومات التجارية

استكمال البنية المادية والرقمية، وتفعيل الاشتراكات ومصادر البيانات، وإطلاق خدمات تحليل الأسواق والتوجيه للشركات، وربطها بمسارات المعارض والدعم الفني.

استكمال تنفيذ EU4Trade

توسيع الدعم الفني للشركات، وتنفيذ الأنشطة التدريبية المقررة، واستكمال تجهيز المركز، ومواصلة تطوير مسار روتردام اللوجستي، وتنفيذ المشاركات الدولية التي اعتمدت وبدأ التحضير لها في 2025.

دعم التعافي الاقتصادي في غزة

تحديث قواعد البيانات، واستقطاب التمويل، وتصميم برامج لإعادة تشغيل المنشآت الإنتاجية والخدمية، وربط القطاع الخاص ببرامج التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

تنفيذ برنامج التعافي والإنتاجية

استناداً إلى الموافقة التي حصلت عليها بال تريد في نهاية 2025، يبدأ تنفيذ البرنامج الممول من الصندوق العربي في غزة والضفة الغربية والقدس، وفق آليات التحقق والاختيار والدعم والمتابعة المعتمدة.

خدمات العضوية والمعارض

تطوير إدارة بيانات العضوية، وتوسيع المعلومات السوقية والتدريب المتخصص، واعتماد منهجية للمعارض تقوم على التحضير واستهداف المشترين والمتابعة وربط النتائج بالدعم الفني.

تفعيل الشراكة مع غرفة الرياض

تحويل مذكرة التفاهم إلى أنشطة عملية تشمل اللقاءات الثنائية والوفود والندوات والترويج الموجه، مع متابعة دراسة الحضور التمثيلي لبال تريد في السوق السعودي.

الشكر والتقدير

24

تتقدم بال تريد بالشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة، والشركات الأعضاء، وفريق العمل، والشركاء الحكوميين، والمانحين، والمؤسسات الدولية، وغرف التجارة، والاتحادات القطاعية، ومؤسسات القطاع الخاص التي أسهمت في دعم عمل المؤسسة خلال عام 2025.

معاً لتعزيز حضور فلسطين التجاري

تعكس إنجازات عام 2025 ثمرة تعاون متواصل بين أعضاء بال تريد وفريقها وشركائها، بما يدعم قدرة الشركات الفلسطينية على الوصول إلى الأسواق وبناء فرص نمو أكثر استدامة.

الأعضاء والشركات

على الثقة والمشاركة والتغذية الراجعة التي أسهمت في تطوير الخدمات وربطها بالاحتياجات العملية للمصدرين.

الشركاء والمانحون

على الدعم الفني والمالي والثقة بقدرة بال تريد على إدارة برامج تعزز تنافسية الاقتصاد الفلسطيني.

فريق بال تريد

على المهنية والمرونة والالتزام باستمرارية العمل وتقديم الخدمات في بيئة شديدة التعقيد.

رسالتنا المشتركة: يرتبط نجاح الصادرات الفلسطينية بتكامل أدوار القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين، وبالقدرة على تحويل التحديات إلى فرص عمل ونمو وصمود اقتصادي.

25 الأداء المالي لعام 2025

أساس العرض: تستند جميع الأرقام الواردة في هذا القسم إلى القوائم المالية المدققة لعام 2025، التي أصدرت بشأنها إرنست ويونغ - الشرق الأوسط رأياً غير متحفظ بتاريخ 3 حزيران 2026.

بلغ مجموع موجودات المركز في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 4,858,184 دولاراً، مقارنة بـ4,631,433 دولاراً في نهاية 2024. وبلغ صافي الموجودات غير المقيدة 266,864 دولاراً، مقابل 278,642 دولاراً، وسجلت السنة نقصاً في صافي الموجودات قدره 11,778 دولاراً.

بلغ إجمالي الإيرادات 1,516,852 دولاراً، وشمل الإيرادات المتحققة من المنح المقيدة، والمنح غير المقيدة، وإيرادات الاشتراكات، ورسوم العضوية، والخدمات، والإيرادات الأخرى. وبلغ مجموع المصاريف 1,528,630 دولاراً، مقارنة بـ2,053,686 دولاراً في 2024. وانخفضت المصاريف الإدارية والعامة إلى 779,440 دولاراً، مقابل 1,690,636 دولاراً في العام السابق.

بلغ رصيد المنح المقيدة مؤقتاً 3,803,538 دولاراً في نهاية العام، وهو ما يمثل التزامات مرتبطة بتنفيذ أغراض المشاريع وفق الاتفاقيات المعتمدة. كما بلغ النقد والأرصدة لدى البنوك 448,782 دولاراً، مقارنة بـ789,745 دولاراً في نهاية 2024.

وسجلت أنشطة التشغيل صافي نقد مستخدماً قدره 332,955 دولاراً خلال 2025، مقابل صافي نقد متولد قدره 653,377 دولاراً في 2024. وينبغي قراءة هذا التغير في سياق توقيت تحصيل المنح وتنفيذ الأنشطة والالتزامات المرتبطة بالمشاريع.

وتؤكد القوائم المدققة التزام بال تريد بإعداد تقاريرها وفق معايير التقارير المالية الدولية، وبعرض مركزها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية بصورة عادلة من النواحي الجوهرية.

4,858,184
دولاراً - مجموع الموجودات

266,864
دولاراً - صافي الموجودات

1,516,852
دولاراً - إجمالي الإيرادات

448,782
دولاراً - النقد والأرصدة لدى البنوك

ترد القوائم المالية المدققة كاملة في الصفحات التالية كما أصدرها المدقق، دون تعديل على محتواها أو ترقيمها الداخلي.

مركز التجارة الفلسطيني - بالتريد

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

شركة إرنست ويونغ - الشرق الأوسط
(فرع فلسطين)
ص.ب. ١٣٧٣
بناية باديكو هاوس - الطابق ٧
المصيون - رام الله
دولة فلسطين

هاتف: ١٠١١ ٢٢٤٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٣٢٤ ٢٢٤٢ ٩٧٢+
ramallah.office@ps.ey.com
https://www.ey.com

سجل شركة رقم ٥٦٢٢٠١٠٣٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى الهيئة العامة لمركز التجارة الفلسطيني - بالتريد

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمركز التجارة الفلسطيني - بالتريد (المركز) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمركز كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المركز وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في فلسطين، وقد التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة المركز على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية المركز أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمركز.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي، إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمركز.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المركز على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية، إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المركز في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

سائد عبدالله

رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

٣ حزيران ٢٠٢٦

رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ دولار أمريكي	٢٠٢٤ دولار أمريكي
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات ومعدات	٣	٤٨٧,٣٢٥	٥٠٩,٩١٨
		٤٨٧,٣٢٥	٥٠٩,٩١٨
الموجودات المتداولة			
مستحق من جهات مانحة	٤	٣,٥٧٦,٤٢٢	٣,٠٣٠,٩٠١
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	٥	٣٤٥,٦٥٥	٣٠٠,٨٦٩
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٤٤٨,٧٨٢	٧٨٩,٧٤٥
		٤,٣٧٠,٨٥٩	٤,١٢١,٥١٥
مجموع الموجودات		٤,٨٥٨,١٨٤	٤,٦٣١,٤٣٣
صافي الموجودات والمطلوبات			
صافي الموجودات			
صافي الموجودات غير المقيدة		٢٦٦,٨٦٤	٢٧٨,٦٤٢
مجموع صافي الموجودات		٢٦٦,٨٦٤	٢٧٨,٦٤٢
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص منافع نهاية خدمة الموظفين	٧	٢٧٨,٦٦٦	٢٤٥,١١٦
		٢٧٨,٦٦٦	٢٤٥,١١٦
المطلوبات المتداولة			
منح مقيدة مؤقتاً	٨	٣,٨٠٣,٥٣٨	٣,٨٠٧,٩٦٠
مطلوبات متداولة أخرى	٩	٥٠٩,١١٦	٢٩٩,٧١٥
		٤,٣١٢,٦٥٤	٤,١٠٧,٦٧٥
مجموع المطلوبات		٤,٥٩١,٣٢٠	٤,٣٥٢,٧٩١
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		٤,٨٥٨,١٨٤	٤,٦٣١,٤٣٣

تعتبر الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢١ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

		٢٠٢٥	٢٠٢٤
	إيضاح	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً	٨	٧٢٥,٨١٥	٣٣٥,١٨١
منح غير مقيدة	١٠	-	١٢,٤٩٥
إيرادات الاشتراكات	١١	٥٤٩,٣٣٠	٥٨٥,٤٩٥
رسوم العضوية	١٢	٤٨,٩٠٠	٥٩,٥٠١
إيرادات الخدمات	١٣	٩٥,١٩١	٩٣٠,٧٧٦
إيرادات أخرى	١٤	٩٧,٦١٦	٦٦,٣٣٤
		١,٥١٦,٨٥٢	١,٩٨٩,٧٨٢
المصاريف			
مصاريف البرامج	١٥	(٧٢٥,٨١٥)	(٣٣٥,١٨١)
مصاريف إدارية وعامة	١٦	(٧٧٩,٤٤٠)	(١,٦٩٠,٦٣٦)
استهلاك ممتلكات ومعدات	٣	(٣٠,٦٠١)	(٢٩,٣٥١)
أرباح فروقات عملة		٧,٢٢٦	١,٤٨٢
مجموع المصاريف		(١,٥٢٨,٦٣٠)	(٢,٠٥٣,٦٨٦)
النقص في صافي الموجودات		(١١,٧٧٨)	(٦٣,٩٠٤)
صافي الموجودات في بداية السنة		٢٧٨,٦٤٢	٣٤٢,٥٤٦
صافي الموجودات في نهاية السنة		٢٦٦,٨٦٤	٢٧٨,٦٤٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢١ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ دولار أمريكي	٢٠٢٤ دولار أمريكي
أنشطة التشغيل:			
النقص في صافي الموجودات		(١١,٧٧٨)	(٦٣,٩٠٤)
تعديلات:			
استهلاك ممتلكات ومعدات		٣٠,٦٠١	٢٩,٣٥١
مصروف مخصص منافع نهاية خدمة الموظفين		٤٢,٣٧٤	٦٤,٥٤٧
بنود أخرى غير نقدية		٢٣,٣٢٩	(٢٧,٦٠٥)
		٨٤,٥٢٦	٢,٣٨٩
التغير في رأس المال العامل:			
مستحق من جهات مانحة		٦١٥,١٧٦	١,٠٤٤,٨٤٢
ذمم وأرصدة مدينة اخرى		(٤٤,٧٨٦)	(١٣٢,٢٣٦)
منح مقيدة مؤقتاً		(١,١٨٨,٤٤٨)	(٣٤١,٣٥١)
مطلوبات متداولة أخرى		٢٠٩,٤٠١	٩٧,٢٢٠
دفعات مخصص منافع نهاية خدمة موظفين		(٨,٨٢٤)	(١٧,٤٨٧)
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل		(٣٣٢,٩٥٥)	٦٥٣,٣٧٧
أنشطة الاستثمار:			
شراء ممتلكات ومعدات		(٨,٠٠٨)	(٩,٠٥٩)
النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(٨,٠٠٨)	(٩,٠٥٩)
(النقص) الزيادة في النقد وأرصدة لدى البنوك		(٣٤٠,٩٦٣)	٦٤٤,٣١٨
النقد وأرصدة لدى البنوك في بداية السنة		٧٨٩,٧٤٥	١٤٥,٤٢٧
النقد وأرصدة لدى البنوك في نهاية السنة	٦	٤٤٨,٧٨٢	٧٨٩,٧٤٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢١ جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١. عام

تأسس مركز التجارة الفلسطيني - بالتريد ("المركز" أو "بالتريد") في عام ١٩٩٨، وهو مسجل لدى وزارة الداخلية في مدينة رام الله – فلسطين كجمعية غير ربحية تحت رقم تسجيل (RA٢٢٢/B) وفقاً لقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

يهدف المركز إلى تنمية وتطوير الصادرات كقوة رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. يروج المركز لبيئة عمل تنافسية ومشجعة ويعمل على تطوير التنافس التجاري من خلال الارتقاء بالتصدير ودراسة السوق وبناء القدرات. يقدم المركز مجموعة واسعة من خدمات دعم الصادرات في مجالات تنمية الصادرات ومعلومات السوق، ترويج الصادرات، سياسة التصدير وعمليات الحشد والمناصرة، وتسليط الضوء على المصدرين الفلسطينيين من خلال التعريف بقدراتهم التصديرية لتحويل أعمالهم وتسريع الازدهار في مجتمعاتهم.

يمارس المركز نشاطاته من خلال مكتبيه في الضفة الغربية وقطاع غزة ويضم ١٩٠ عضواً من القطاع الخاص.

تم إقرار القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ من قبل مجلس إدارة المركز بتاريخ ٣ حزيران ٢٠٢٦.

٢. السياسات المحاسبية

١,٢ أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد وعرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للمركز.

٢,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية والتفسيرات

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، باستثناء قيام المركز بتطبيق المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية نافذة المفعول ابتداء من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥:

عدم قابلية العملة للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)

للفترات المحاسبية التي تبدأ في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥ أو بعده، تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢١) "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" لتحديد كيفية تقييم المجموعة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.

لم يكن للتعديلات أي تأثير مادي على القوائم المالية للمركز.

معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير نافذة المفعول

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم المجموعة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٣٠ أيار ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح بشأن متطلبات الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وإلغاء الاعتراف بها
- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.

يعمل المركز على تحديد كافة آثار التعديلات على القوائم المالية الرئيسة والايضاحات التابعة لها.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨) - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨)، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) "عرض البيانات المالية". يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨) متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل الموحدة، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، تلزم المجموعة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل الموحدة إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الموحدة الرئيسة والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ قائمة التدفقات النقدية الموحدة، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨) والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار الى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

الترجمة إلى عملة عرض ذات تضخم مفرط – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشرين الثاني ٢٠٢٥ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ بعنوان الترجمة إلى عملة عرض خاضعة للتصخم المفرط. تتطلب هذه التعديلات الترجمة من عملة وظيفية غير خاضعة للتضخم المفرط إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط باستخدام سعر الإغلاق.

إذا كانت العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم للمفرط، ولكن عملة العرض الخاصة بها هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، يتم ترجمة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض من خلال ترجمة جميع المبالغ (الأصول، الالتزامات، بنود حقوق الملكية، والإيرادات والمصاريف) وجميع أرقام المقارنة باستخدام سعر الإغلاق كما في تاريخ أحدث قائمة مركز مالي.

أما المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية وعملة العرض هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، فتقوم بتعديل أرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام على الأرقام المقارنة للعملية الأجنبية، وفقاً للفقرة ٣٤ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩.

تتطلب التعديلات أيضاً إفصاحات إضافية معينة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على القوائم المالية للمركز.

٣,٢ الأسس والتقديرات

إن إعداد القوائم المالية للمركز وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات وعرض الالتزامات المحتملة كما في تاريخ القوائم المالية. نظراً لاستخدام هذه التقديرات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

فيما يلي تفاصيل الاجتهادات الجوهرية التي قام بها المركز:

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم إدارة المركز بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمركز.

مخصص الذمم متدنية القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

عند تحديد التدني للموجودات المالية، تستخدم إدارة المركز تقديرات معينة لتحديد مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وكذلك تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وتضمين المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤,٢ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الجوهرية

تحقق الإيرادات

إيرادات المنح

تعهدات المانحين غير المشروطة هي تلك التعهدات التي يعطيها المانح للمركز دون وجود أية شروط مسبقة والتي يجب القيام بها قبل الحصول على المنحة.

يتم الاعتراف بإيرادات المنح من تعهدات المانحين غير المشروطة كما يلي:

- يتم الاعتراف بالمنح غير مقيدة الاستخدام لتنفيذ غرض معين أو مرتبطة بمرور زمن محدد كإيراد عند الحصول على تعهد غير مشروط من المانح.
- يتم الاعتراف بالمنح المقيدة مؤقتاً والمخصصة لتنفيذ غرض معين أو مرتبطة بمرور زمن محدد كإيراد عند تنفيذ هذا الغرض أو مرور الزمن المحدد.

الإيرادات المؤجلة

يتم تسجيل التبرعات المتعلقة بالممتلكات والمعدات بالقيمة العادلة كإيرادات مؤجلة في القوائم المالية ويتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس منتظم على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

إيرادات الخدمات

يتم تسجيل إيرادات تقديم الخدمات الاستشارية المحلية والدولية مثل دراسات السوق وتقارير التسعير ومسوح العرض والطلب عند نقطة معينة من الزمن عند تقديم الخدمة.

إيرادات الاشتراكات

يتم تسجيل اشتراكات الأعضاء في المعارض والمؤتمرات المختلفة عند نقطة معينة من الزمن عند انعقاد الفعالية.

رسوم العضوية

يتم تسجيل رسوم العضوية عندما يكون من المحتمل تحصيلها. تظهر رسوم العضوية المحتمل تحصيلها في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات. تظهر رسوم العضوية التي يتم استلامها مقدماً كإيراد مؤجل في قائمة المركز المالي ويتم الاعتراف بها كإيرادات في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات عند استحقاقها.

تحقق الإيرادات الأخرى

يتم الاعتراف بالإيرادات الاخرى عندما تتوفر إمكانية لقياس مبالغ الإيرادات بموثوقية على مدى فترة من الزمن من خلال الرجوع إلى نسبة اكتمال الخدمة كما في تاريخ قائمة المركز المالي أو عند نقطة معينة من الزمن عند انتقال المخاطر الهامة ومنافع الملكية للمستفيد.

تحقق المصاريف

يتم قيد المصاريف عند حدوثها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

مصاريف التمويل

تتم رسملة مصاريف التمويل ذات العلاقة المباشرة بشراء أو إنشاء أو إنتاج موجودات تحتاج لفترة زمنية لتصبح جاهزة للاستعمال أو البيع كجزء من تكلفة هذه الأصول. يتم قيد جميع مصاريف التمويل الأخرى كمصاريف عند حدوثها. تتكون مصاريف التمويل من الفوائد والتكاليف الأخرى التي يتكبدها المركز للحصول على التمويل.

النقد وأرصدة لدى البنوك

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وأرصدة لدى البنوك من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود ايجار الموجودات منخفضة القيمة

يقوم المركز بتطبيق اعفاء المعيار المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما يقوم المركز أيضا بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للموجودات التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود أيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروف ايجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

المستحق من جهات مانحة

المستحق من جهات مانحة هي المبالغ التي لم يتم تحصيلها من المنح غير المشروطة بتاريخ القوائم المالية ينزل منها مخصص الخسائر الائتمانية. يتم احتساب مخصص المنح المشكوك في تحصيلها عندما يصبح من غير المرجح تحصيل هذه المنح.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات عند تحققها. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
أبنية	٣٣
تحسينات على الأبنية	٢٠
أجهزة ومعدات	٣ -٥
أثاث	٦ -٧

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

تصنيفات المتداول وغير المتداول من الموجودات والمطلوبات

يقوم المركز بعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيفها كمتداولة أو غير متداولة. تكون الموجودات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع أن تتحقق أو يتم بيعها أو استهلاكها في عمليات التشغيل العادية.
- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- من المتوقع أن تتحقق خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.
- النقد والنقد المعادل باستثناء النقد المقيد لأغراض التبادل أو المستخدم لتقسيط مطلوبات تستحق خلال فترة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

أما باقي الموجودات الأخرى فيتم تصنيفها موجودات غير متداولة.

تكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع تسديدها ضمن عمليات التشغيل العادية.
- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- مستحقة الدفع ضمن فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.
- لا يوجد قيود أو شروط لتأجيل تسديد المطلوبات بمدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

أما باقي المطلوبات الأخرى فيتم تصنيفها مطلوبات غير متداولة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في قائمة المركز المالي والتي لا يمكن الحصول على قيمتها العادلة من أسواق مالية نشطة، من خلال طرق مناسبة للتقييم تشمل التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يتم الحصول على مدخلات التقييم من خلال أسواق يمكن ملاحظتها إن أمكن، وحين لا يكون من المناسب الاعتماد على هذه المدخلات يتم اعتماد درجة من التقديرات والافتراضات لتحديد القيمة العادلة. تشمل هذه الافتراضات عوامل تخص المدخلات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد القيمة العادلة كمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات الأخرى. قد تؤثر التغيرات في الافتراضات على مبالغ القيمة العادلة للموجودات المالية الظاهرة في القوائم المالية.

ذمم مدينة

تظهر الذمم المدينة بقيمة المبالغ المطلوبة بعد تنزيل أية مخصصات على الذمم متدنية القيمة. عند تحديد التدني للموجودات المالية، تستخدم إدارة المركز تقديرات معينة لتحديد مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وكذلك تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وتضمين المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تدني قيمة الموجودات المالية

يقوم المركز بتطبيق الطريقة المبسطة من معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) لتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى، وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر تلك الموجودات. لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتم تصنيف الأرصدة المدينة استنادًا إلى خصائص مخاطر الإئتمان ومدة انقضاء الإستحقاق.

يتم فحص الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة لتحديد فيما إذا كانت متدنية ائتمانياً. يتضمن الدليل الموضوعي بأن الموجود المالي متدني ائتمانياً عندما يكون هناك عدم الالتزام ببنود التعاقد كالتعثر في السداد أو التأخر في الدفع الفوائد أو مبلغ الدين الأصلي أو منح خصومات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض.

ضريبة الدخل

يعتبر المركز غير هادف للربح، لذلك فإنه غير خاضع لضريبة الدخل على أن تتوفر فيه الشروط اللازمة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المركز أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق على أن تكون تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ مستحقة السداد في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

العملات الاجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي خلال السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تستحق القبض أو الدفع بالعملات الأخرى في نهاية السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ القوائم المالية. يتم إظهار أرباح أو خسائر فروقات العملة في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

٣. ممتلكات ومعدات

	أرض	أبنية وتحسينات على أبنية	أجهزة ومعدات	أثاث	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٢٠٢٥					
الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	١٢٢,٠٨٥	٥٦٥,٧٥٣	٢٢٨,٩٧٧	٣٩,٥٢٥	٩٥٦,٣٤٠
إضافات خلال السنة	-	-	٨,٠٠٨	-	٨,٠٠٨
الرصيد في نهاية السنة	١٢٢,٠٨٥	٥٦٥,٧٥٣	٢٣٦,٩٨٥	٣٩,٥٢٥	٩٦٤,٣٤٨
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في بداية السنة	-	١٩٧,٥٨٠	٢١١,٥٥٨	٣٧,٢٨٤	٤٤٦,٤٢٢
الاستهلاك خلال السنة	-	٢٥,٧٧٣	٣,٤٢٨	١,٤٠٠	٣٠,٦٠١
الرصيد في نهاية السنة	-	٢٢٣,٣٥٣	٢١٤,٩٨٦	٣٨,٦٨٤	٤٧٧,٠٢٣
صافي القيمة الدفترية					
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	١٢٢,٠٨٥	٣٤٢,٤٠٠	٢١,٩٩٩	٨٤١	٤٨٧,٣٢٥
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	١٢٢,٠٨٥	٣٦٨,١٧٣	١٧,٤١٩	٢,٢٤١	٥٠٩,٩١٨

٤. مستحق من جهات مانحة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على المستحق من الجهات المانحة خلال السنة:

	رصيد بداية السنة	إضافات	النقد المستلم خلال السنة	منح مشطوبة	فروقات العملة	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي ممثل بالمفوضية الأوروبية -دعم مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين	٢٢٣,٠٤٤	-	-	-	٢٨,٨٥٧	٢٥١,٩٠١
الاتحاد الأوروبي ممثل بالمفوضية الأوروبية	٢,٢٥٨,٩٥٦	-	-	-	٢٩٢,٢٤٩	٥٥١,٢٠٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – غزة	١٦٠,٨٣٠	-	-	(١٦٠,٨٣٠)	-	-
أوكسفام - الوكالة السويدية للتنمية الدولية	٩٥,٣٥٤	٦٠,٠٠٢	(١٢٨,٥٧٢)	-	٤,٨٦٧	٣١,٦٥١
مجتمعات عالمية	٤٣,٧٦٧	-	(١٢,٨٦٦)	-	-	٣٠,٩٠١
مؤسسة بناء الجسور الاقتصادية الإقليمية	٢٤٨,٩٥٠	-	(٢١,٠٠٠)	(٢٢٧,٩٥٠)	-	-
الصندوق العربي الكويتي	-	٦٥٠,٠٠٠	-	-	-	٦٥٠,٠٠٠
تصدير	-	١٠٩,٠٠٠	(٤٤,٥١٦)	-	(٣,٧٢٠)	٦٠,٧٦٤
	٣,٠٣٠,٩٠١	٨١٩,٠٠٢	(٢٠٦,٩٥٤)	(٣٨٨,٧٨٠)	٣٢٢,٢٥٣	٥٧٦,٤٢٢

٥. ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مصاريف مدفوعة مقدماً	١٦١,٨٤٩	١٠١,٧٣٩
شيكات آجلة	٧٩,٦٤٤	-
مستحق من موظفين	٤٣,٣١٠	٢٦,٧٧٠
ذمم مدينة	٣٧,٥٧٩	١٣٧,٤٢٥
ذمم رسوم اشتراكات	٢٠,٩٦٠	٣٤,٨١٥
أخرى	٢,٣١٣	١٢٠
	٣٤٥,٦٥٥	٣٠٠,٨٦٩

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

يتألف النقد والأرصدة لدى البنوك مما يلي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	١,٦١٩	٥,٦٩٦
حسابات جارية لدى البنوك	٤٤٧,١٦٣	٧٨٤,٠٤٩
	٤٤٨,٧٨٢	٧٨٩,٧٤٥

٧. مخصص منافع نهاية خدمة الموظفين

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على مخصص منافع نهاية خدمة الموظفين خلال السنة:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٢٤٥,١١٦	١٩٨,٠٥٦
المكون خلال السنة	٤٢,٣٧٤	٦٤,٥٤٧
المدفوع خلال السنة	(٨,٨٢٤)	(١٧,٤٨٧)
الرصيد في نهاية السنة	٢٧٨,٦٦٦	٢٤٥,١١٦

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمركز، على أساس راتب شهر عن كل سنة خدمة.

٨. منح مقيدة مؤقتاً

يمثل هذا البند المنح المقيدة مؤقتاً والتي تخضع لتحقيق هدف معين، وتمثل الفرق بين إجمالي مبلغ المنح المقيدة مؤقتاً والمبلغ المصروف من كل منحة لتحقيق أهداف المنح المحددة من المانحين. لقد كانت الحركة التي تمت على المنح المقيدة مؤقتاً والرصيد في نهاية السنة كما يلي:

	رصيد بداية السنة	إضافات	إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً (إيضاح ١٥)	مصاريف ادارية متحققة	منح مشطوبة	إيرادات مؤجلة	فروقات العملة	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي ممثل بالمفوضية الأوروبية	٣,٠١٨,٩٥٠	-	(٥٦٢,١٤٩)	-	-	(٨,٠٠٨)	٣٤٦,٢٢٢	٢,٧٩٥,٠١٥
الصندوق العربي الكويتي	-	٦٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	٦٥٠,٠٠٠
الإتحاد الأوروبي ممثل بالمفوضية الأوروبية - دعم مؤسسات								
المجتمع المدني في فلسطين	١٩٦,٤٢٨	-	-	-	-	-	١٢,٤٩٨	٢٠٨,٩٢٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - غزة	١٦٨,٨٤٢	-	-	-	(١٦٨,٨٤٢)	-	-	-
تصدير	-	١٠٩,٠٠٠	(٤٥,٥٩٢)	-	-	-	(١,٣٨١)	٦٢,٠٢٧
أوكسفام - الوكالة السويدية للتنمية الدولية	١٢٦,٤٩٨	٦٠,٠٠٢	(١١٨,٠٧٤)	-	-	-	(١١,٧٥٧)	٥٦,٦٦٩
مجتمعات عالمية	٣٠,٩٠١	-	-	-	-	-	-	٣٠,٩٠١
منظمة العمل الدولية ٢٠٢٢	٢٢,١٩٩	-	-	(٢٢,١٩٩)	-	-	-	-
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مشروع الاعمال اليدوية								
٢٠٢٢	١٦,١٩٢	-	-	-	(١٦,١٩٢)	-	-	-
مؤسسة بناء الجسور الاقتصادية الإقليمية	٢٢٧,٩٥٠	-	-	-	(٢٢٧,٩٥٠)	-	-	-
	٣,٨٠٧,٩٦٠	٨١٩,٠٠٢	(٧٢٥,٨١٥)	(٢٢,١٩٩)	(٤١٢,٩٨٤)	(٨,٠٠٨)	٣٤٥,٥٨٢	٣,٨٠٣,٥٣٨

٩. مطلوبات متداولة أخرى

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات اشتراكات مقبوضة مقدماً	٢٨٣,٠٤٧	١٣٩,٦٠٠
ذمم دائنة	١٧٩,٠٣٧	١١٦,٤٧٠
شيكات صادرة غير مصروفة	٢٥,٦٠٨	٢٧,٢٤٨
اقتطاعات ضريبية	٩,٨٤٨	٩,٢١٥
إيرادات مؤجلة*	٦,٣٧٦	-
مصاريف مستحقة	٥,٢٠٠	٧,١٨٢
	٥٠٩,١١٦	٢٩٩,٧١٥

* يمثل هذا البند إيرادات مؤجلة ناتجة عن تمويل الجهات المانحة لممتلكات ومعدات ، فيما يلي ملخص الحركة على الإيرادات المؤجلة خلال السنة: :

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	-	-
إضافات خلال السنة (ايضاح ٨)	٨,٠٠٨	-
إيرادات مؤجلة متحققة (ايضاح ١٤)	(١,٦٣٢)	-
رصيد نهاية السنة	٦,٣٧٦	-

١٠. منح غير مقيدة

يشمل هذا البند منح غير مقيدة محلية لتمويل أنشطة المركز التشغيلية المختلفة.

١١. إيرادات الاشتراكات

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك الشركات الأعضاء في المعارض التي قام المركز بتنظيمها خلال السنة.

١٢. رسوم العضوية

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك الشركات في المركز والتي تدفع بشكل سنوي.

١٣. إيرادات الخدمات

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات الخدمات المحلية	٨٠,٦٤١	٨٥٩,٣١٩
إيرادات الخدمات الدولية	١٤,٥٥٠	٧١,٤٥٧
	٩٥,١٩١	٩٣٠,٧٧٦

تمثل إيرادات الخدمات عقد بين بالتريد والمانحين مقابل تقديم خدمات معينة، عادة ما يتم تنفيذ هذه الخدمات خلال فترة زمنية قصيرة.

١٤. إيرادات أخرى

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مساهمات لتغطية التكاليف الإدارية	٣٧,٤٢٥	١٢,٨٠٢
إيرادات مؤجلة متحققة	١,٦٣٢	-
إيرادات أخرى	٥٨,٥٥٩	٥٣,٥٣٢
	٩٧,٦١٦	٦٦,٣٣٤

١٥. مصاريف البرامج

	أوكسفام - الوكالة السويدية للتنمية الدولية	تصدير	الاتحاد الأوروبي	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	٢٦,٨٢٥	-	٢٦٩,٦٤١	٢٩٦,٤٦٦	١٣٦,٣٦٢
مصاريف مشاريع إدارية	٣٩,٣٣٥	٤٥,٥٩٢	١٨٦,٤٩٩	٢٧١,٤٢٦	١٥٠,٢٢٢
سفر ونقل ومواصلات	٣٥,٠٣٦	-	٣٩,٥٦٦	٧٤,٦٠٢	٢٤,٩٤٠
مصاريف تصميم وتأسيس معارض	-	-	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	-
تبرعات	١٦,١٢٦	-	-	١٦,١٢٦	-
رسوم تسجيل	-	-	٢,٧٤٦	٢,٧٤٦	-
تأمينات	-	-	١,٤٦٢	١,٤٦٢	-
مصاريف إدارية واستشارات وتدقيق	-	-	-	-	٢٢,٧٤٣
فوائد وعمولات بنكية	-	-	-	-	٧٠
مصاريف أخرى	٧٥٢	-	٧,٢٣٥	٧,٩٨٧	٨٤٤
	١١٨,٠٧٤	٤٥,٥٩٢	٥٦٢,١٤٩	٧٢٥,٨١٥	٣٣٥,١٨١

١٦. مصاريف إدارية وعامة

يمثل هذا البند مصاريف المركز الإدارية والعامة والمصاريف المتعلقة بالمعارض التي يقوم المركز بتنظيمها وادارتها

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
منافع ورواتب وأجور متعلقة بها	٢٧٣,٦١٢	٣٣٢,٣١٨
اجارات	١٩٣,١٨٥	٤٥٥,٧١٣
مصاريف تصميم وتأسيس معارض	١١٠,٣٦١	٣٧٢,٢٦٥
مصاريف إدارية واستشارات	٧١,٤١٤	٢٦٤,٤٩٠
مصاريف سفر ونقل	٦٢,٠٤٢	١٩١,٠٨١
رسوم تسجيل	١٨,٧٩٦	١٦,٣٨٢
هاتف وانترنت	١٠,٢٣٢	٨,٨٣٥
مصاريف ضيافة	٩,٩٤٣	١٠,٢٥٣
قرطاسية ومطبوعات واعلانات	٦,٣١٥	١٢,٨١٩
تأمينات	٥,٦٥٨	٧,١٣١
مصاريف تنظيف	٤,١٧٢	٦,٨٧٩
كهرباء ومياه	٤,٠١٠	٣,٨١٦
فوائد وعمولات بنكية	٢,٠٩٧	٢,٥١٩
مصاريف صيانة	١,٢٦٠	٣٨٦
أخرى	٦,٣٤٣	٥,٧٤٩
	٧٧٩,٤٤٠	١,٦٩٠,٦٣٦

١٧. القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل الأدوات المالية الموجودات والمطلوبات المالية. تشمل الموجودات المالية مستحق من جهات مانحة وبعض الموجودات المتداولة الأخرى والنقد والأرصدة لدى البنوك. تتكون المطلوبات المالية من المطلوبات المتداولة الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية كما في تاريخ القوائم المالية.

١٨. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند المعاملات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المركز.

تشمل قائمة المركز المالي أرصدة قائمة مع جهات ذات علاقة كما يلي:

		٢٠٢٥	٢٠٢٤
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مخصص تعويض نهاية الخدمة	إدارة عليا	٧٣,٨١٩	٦٧,٤١٩

إن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة المتضمنة في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات هي كما يلي:

		٢٠٢٥	٢٠٢٤
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	إدارة عليا	٧٦,٨٠٠	٦٣,٥٠٠
مصروف تعويض نهاية الخدمة	إدارة عليا	٦,٤٠٠	٢٤,٥٠٧
مصاريف سفر وتنقلات		١٠,٢١٣	٧,٨٢٣

١٩. إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تؤثر على عمليات المركز هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية. تقوم إدارة المركز بمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المركز مما يؤدي إلى حدوث خسائر. تتمثل مخاطر الإئتمان الناتجة من المستحق من الجهات المانحة في عدم الوفاء من قبل الممولين بتحويل المبالغ وفقاً للعقود الموقعة معهم والتي تمثل القيمة الدفترية لتلك الذمم. يحد المركز من مخاطر الائتمان من خلال الحصول على تمويل من مصادر متعددة وموثوقة.

بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة عن الموجودات المالية الأخرى التي تشمل النقد والارصدة لدى البنوك والموجودات المالية الأخرى، فان تعرض المركز لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزامات والتي تساوي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

يحد المركز من مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ بالنقد الكافي والاعتماد على تبرعات المانحين لتسديد مطلوباته المتداولة وتمويل أنشطته التشغيلية. تستحق معظم مطلوبات المركز خلال فترة تقل عن ثلاثة شهور.

مخاطر العملات الأجنبية

يبين الجدول التالي حساسية قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة في أسعار صرف الشيقل الإسرائيلي واليورو مقابل الدولار الأمريكي، مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة، إن أثر النقص المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	الزيادة في سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات	الزيادة في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات
	%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
٢٠٢٥	٢٠	(١,١٥١)	٢٠	(٣٦,٥٢٦)
٢٠٢٤	٢٠	٥٥٠	٢٠	٧٦,٦٥٣

٢٠. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المركز معظم أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المركز لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

٢١. الحرب على قطاع غزة

أدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى تدمير الكثير من المرافق الاقتصادية. كما تضررت قطاعات الأعمال المختلفة في الضفة الغربية نتيجة القيود والاغلاقات بين المدن وكذلك الاغلاق المتكرر للحدود الخارجية.

لا يوجد لدى المركز أي أصول جوهرية في قطاع غزة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، الا أن هذا الحدث له تأثير جوهري على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، وبالتالي اثر هذا الحدث على خطط المركز المستقبلية، حيث قام بعض المانحين بتعليق مشاريعهم حتى اشعار اخر لكن من غير المتوقع ان يكون لهذا اثر على صافي الموجودات. هذا ويقوم المركز بمراقبة وتحليل الوضع باستمرار وتقييم أثر التطورات المستقبلية على النتائج المالية المستقبلية للمركز وتدفقاته النقدية. هذا وتعتقد الإدارة أنه لا يوجد أية شكوك جوهرية حول قدرة المركز على الاستمرار في أعماله مستقبلاً.